شكّل ملف الحدود بين مصر وفلسطين المحتلة، ووضع غزة، أولوية لمباحثات أمنية مصرية ـ إسرائيلية أخيراً. وتمحورت النقاشات حول الرصد المبكر للمسيّرات، ومنع تهريب أسلحة. كما تطرقت المباحثات بين الطرفين إلى الأوضاع داخل الأراضي الفلسطينية، ومدينة القدس المحتلة

كواليس زيارة إسرائيلية إلى مصر

محادثات أمنية تتناول تشديد الرقابة على الحدود ومواجهة خطر المسيّرات

تدريبات للمقاومة الفلسطينية، في ديسمبر 2021 (مؤمن قاير/Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية مطلعة على الوساطة التي يقودها جهاز المخابرات العامة بين الفصائل الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، تفاصيل محادثات أمنية جرت أخيراً بين مسؤولين عسكريين وقيادات استخبارية من مصر وحكومة الاحتلال. وقالت المصادر لـ«العربي الجديد»، إن وفداً إسرائيلياً ذا طابع عسكري زار مصر أخيراً، والتقى بمسؤولين من المؤسسة العسكرية المصرية وآخرين من جهاز المخابرات العامة، مضيفة أن المشاورات تطرقت إلى عدد من الملفات الحساسة المشتركة بين الطرفين. وأوضحت المصادر أن الجانب الأبرز في الزيارة دار حول ضرورة تشديد الرقابة المصرية على الحدود، والمناطق الساحلية، لمنع وصول أي أسلحة مهربة إلى الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، إذ أدّعى الوفد الإسرائيلي أنه تم رصد تحرك شحنات أسلحة نحو القطاع خلال الفترة الماضية. وأضافت المصادر أن مباحثات الوفد الإسرائيلي الذي قاده رئيس شعبة العمليات العسكرية في جيش الاحتلال، هارون حاليفا، تركّزت على التعاون الاستخباري والعسكري بشأن الأوضاع الأمنية في المناطق الحدودية، وشبه جزيرة سيناء، كاشفة أنه تم التباحث حول برنامج تقني متعلق بالرصد المبكر للطائرات المسيّرة.

ولفتت المصادر ذاتها إلى أن هناك تعاوناً مصرياً جرى أخيراً في هذا الصدد وساعد جيش الاحتلال على تجنّب هجمات من مسيّرة إيرانية، إذ تم إسقاط إحدى المسيّرات، الشهر الماضي، بتنسيق استخباري مصري إسرائيلي بعدما حاولت اختراق المجال الجوي فوق فلسطين المحتلة. وتمثّل مفاوضات الصفقة بعد توقفها أخيراً أو لا. ووفقاً لمصدر مصري آخر، فإن ممثلي المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الذين زاروا مصر أخيراً، كانوا معنيين في وقت سابق، بإدارة المباحثات مع المسؤولين العسكريين المصريين بشأن التعديل الذي جرى نهاية العام الماضي على أحد بنود اتفاقية كامب ديفيد. وكانت مصر والحكومة الإسرائيلية قد أعلنتا، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، عن إجراء بعض التعديلات المحدودة في بنود اتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين الجانبين في سبتمبر/أيلول 1978، بالشكل الذي سمح بزيادة أعداد وإمكانات قوات حرس الحدود في منطقة رفح الحدودية، مما يعزّز الأمن طبقاً للمستجدات والمتغيرات بحسب الإعلان الرسمي عن هذه التعديلات.

وأشارت المصادر إلى أن ملف التهدئة في قطاع غزة كان قد شهد خلال الفترة الماضية، مباحثات مشتركة بين المسؤولين في كل من القاهرة وتل أبيب، لكونه مرتبطاً بشكل أساسي بتسهيلات اقتصادية ومعيشية لقطاع غزة، بعد الاتفاق على أن مكوناتها ستكون داخل الأراضي المصرية في محافظة شمال سيناء، ما يستوجب ترتيبات أمنية وعسكرية تتقاطع مع بعض البنود الحالية لاتفاقية كامب ديفيد، وهو ما يعني أنه ستكون هناك تعديلات جديدة يتم إدخالها على بنود الاتفاقية المسجلة لدى الأمم المتحدة.

ويوم السبت الماضي، ذكرت الرئاسة المصرية أن الرئيس عبد الفتاح السيسي بحث «في لقاء أخوي ودي» بقصر الاتحادية، مع كل من ملك الأردن عبد الله الثاني، وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد «آخر مستجدات الأوضاع في المنطقة، خصوصاً تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، والتنسيق القائم بين الدول الثلاث في هذا الإطار، وذلك في ظل التطورات التي تشهدها مدينة القدس». وحسب بيان الرئاسة المصرية، فقد شدد الجميع خلال اللقاء على «أهمية استدامة الجهود لاستعادة الهدوء في القدس، وضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في الحرم القدسي».

من جهة أخرى، قالت المصادر إن ظهور أسلحة نوعية في أيدي فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، خلال الفترة القريبة الماضية، واتّباع أساليب جديدة، كان أحد الملفات التي كانت في جعبة الوفد الإسرائيلي، إذ أدّعى الوفد خلال المباحثات مع المسؤولين المصريين أن ظهور أسلحة يمثل إخلالاً لمقومات الأمن في المنطقة بشكل عام، خصوصاً في ظل إمكانية انتقال مثل تلك الأسلحة لأيدي المجموعات المتطرفة في سيناء.

وأخيراً، استخدمت «كتائب عز الدين القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، صواريخ «استريلا-2» روسية الصنع المضادة للطائرات، في مواجهة المقاتلات الإسرائيلية التي شنت هجمات على القطاع الأسبوع الماضي، والتقى في مارس/آذار الماضي، السيسي وبن زايد وبين في مدينة شرم الشيخ المصرية، للتباحث حول أزمات الطاقة، واستقرار الأسواق، والأمن الغذائي، وتبادل الرؤى المشتركة حول العلاقات بين الدول الثلاث، وسبل تقويتها على جميع المستويات.

> تعاونت مصر وإسرائيل على تجنّب هجمات لمسيّرات إيرانية

> استخدمت «كتائب عز الدين القسام» صواريخ «ستريلا-2»

للحديث تتمة...

مجزرة التضامن... داعشيو الأسد

ناصر السهلي

لم تسجل العدسات مجازر فلسطين، إرهاباً وتهجيراً، بين إبريل/نيسان ومايو/أيار 1948، ولا قهقبة رجال العصابات الصهيونية الذين تحوّلوا إلى «رجال دولة». ولا وجوه النساء والأطفال عند إبادتهم. وعلى الرغم من يؤس عقود الشتات، بقيت المجازر محفورة ومتوارثة التفاصيل في ذاكرة أبناء نكبة فلسطين. الكشف أخيراً عن شريط يوثق فظائع مجزرة حي التضامن، المتشابك مع مخيمي اليرموك وفلسطين، جنوبي العاصمة السورية دمشق، يضيف بُعداً يصعب محوه من ذاكرة مجتمع السوريين، خصوصاً أن الجلاد هنا «ابن البلد» وليس محتلاً. قد يجد البعض العربي صعوبة في فهم السمة الشركاتية بين مذابح الصهيونية ونظام يدعي أنه «ممانع». فالمذبحة المؤسسة لحكم آل الأسد ليست أقل فظاعة من التي أسست لدولة الاحتلال. فما أقامه رجالات حافظ الأسد، من جسر الشغور وسجن تدمر وحماة (في الثمانينيات)، أسس لمشاهد سحل البشر ومذابح بانياس «البيضا» و«الحولة» وحمص وحلب وحماة، والرقص على جثث الضحايا في داريا والغوطة بعد 2011.

التفاخر بهز البنادق والهتاف «شبيحة للابد... لعيونك يا أسد»، يتحول حين تضبطه العدسة إلى «مؤامرة»، و«فبركة العدسة السوداء». جلادو الأسد، في لحظة الاعتقاد أن التقادم يجعلهم بمأمن، يختزلون مأسسة الجريمة، إذ قال أحدهم للباحثين في تفاصيل المجزرة: «لماذا أخذك إلى السجن وأقتلك فيه ثم أُتهم بقتلك؟». فـ«المؤسسة» التي ربت الجلادين هي نفسها التي توزع على الأهالي بطاقات هويات المختفين قسراً بعد ادعاء «موتهم بسكتة قلبية» في مسالخها، ثمة رهط، بينهم عرب، يهتفون لقاتل شعبه بادعاء أنه «ممانع» للصهيونية، التي يستخدم نفس أدواتها البدائية في المذبحة. هؤلاء، بيضيقون، تحت سقف متلازمة استوكهولم، إذا ذكرهم الضحايا بالربط بين دير ياسين وكفر قاسم وبحر البقر وصبرا وشاتيلا وقانا ومثيلاتها من مذابح سورية. فحي «التضامن» مثله مثل «اليرموك» و«الحجر الأسود». أفظع ما في المجزرة السورية المستمرة، بما فيها بالسلاح الكيميائي، أن بروباغندا مؤيدي الجلادها يصنفون الضحايا، من أطفال ونساء ومراهقين، باعتبارهم «عملاً متآمرين»، بل أعادوا «تحرير الجولان والقدس». هل يتذكر هؤلاء متى انطلقت أفعال «داعش»؟ مشاهد حرق ضحايا «التضامن» تخبرنا أن داعشيي الأسد سبقوا رفاقهم في «داعش». ولم يكونوا أقل إجراماً ممن أطلق لحاه في فروع الأسد الأمنية.

الانكفاء الأميركي في العراق: تبدل الأولويات؟

> في الوقت الذي تتواصل فيه أزمة تشكيل الحكومة العراقية منذ أشهر، يبرز انكفاء أميركي لناحية التدخل بهذه الأزمة، ويربط البعض الأمر بالملف النووي الإيراني فيما يشير آخرون لتغيّر أولويات واشنطن

بغداد ـ **عادل النواب**

على خلاف الأزمات السياسية التي شهدها العراق منذ عام 2006 تحديداً، لا يظهر أي دور أميركي بارز تجاه الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد، على الرغم من مرور أكثر من خمسة أشهر على واحدة من أعقد الأزمات التي أفرزتها الانتخابات التشريعية المبكرة في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويطرح سياسيون ومراقبون عراقيون في بغداد وأربيل، أسباباً عديدة لغياب الدور الأميركي، بخلاف أزمات تشكيل حكومات 2010، و2014، و2018، والتي لعب فيها مسؤولون أميركيون، أبرزهم منسق شؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك، دوراً فاعلاً، ولا سيما في آخر تلك الأزمات.

لكن مسؤولاً عراقياً في وزارة الخارجية في بغداد، قال لـ«العربي الجديد»، إن «تقدير موقف واشنطن للمشهد العراقي الحالي دفعها إلى اتخاذ قرار بعدم التدخل في الأزمة الحالية، على الرغم من أهمية تشكيل حكومة عراقية مختلفة عن الحكومات السابقة بالنسبة للولايات المتحدة». وأضاف المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن «التدخل الأميركي في هذه الأزمة، قد يكون ما تنتظره الآن قوى تحالف الإطار التنسيقي، في صراعها السياسي مع التيار الصدري على تشكيل الحكومة، خصوصاً مع نجاح زعيم التيار مقتدى الصدر في مواجهة الضغوط الإيرانية لغاية الآن، إذ سيفهم أن الطرف الذي تدعمه واشنطن هو الصدر وحلفاؤه».

وتدخل أزمة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بنسختها الثامنة منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، في منعطف حرج، بعد تعثر سير مبادرات سياسية داخلية، وعدة وساطات قادتها قيادات إيرانية مختلفة طوال الأشهر الماضية بين بغداد والنجف وأربيل، لتقريب المسافة بين الصدر، الذي حصل على المرتبة الأولى في الانتخابات بفارق كبير عن أقرب منافسيه، وتحالف «الإطار التنسيقي» المدعوم من طهران.

ويصرّ الصدر وحلفاؤه في تحالف «إنقاذ وطن» (يضم أيضاً تحالف «السيادة» بزعامة خميس الخنجر، والحزب الديمقراطي الكردستاني) على تشكيل «حكومة أغلبية وطنية»، في وقت ترفض فيه قوى «الإطار التنسيقي» ذلك، وتسعى لتكرار نسخ الحكومات السابقة التي تشكّلت وفق مبدأ التوافق السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والحزبية.

في السياق، عزا النائب العراقي السابق حيدر الملا، الذي شارك في وفود تفاوضية بعدة أزمات سابقة شهدتها البلاد، غياب الصوت الأميركي في أزمة العراق الحالية إلى ما وصفه بـ«توجه أميركي لتكرار طريقة إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، من خلال التعامل مع المحاور الطائفية السياسية في العراق». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «لا يوجد تدخل أميركي مباشر في الملف العراقي، لكن هناك تدخلاً لدول أخرى يمكن أن تُعبّر عن الموقف الأميركي في هذه الأزمة».

لكن القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، مهدي عبد الكريم، أكد في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ضعف الدور الأميركي الذي وصفه بـ«شبه المعدوم في هذه الأزمة»، يعود إلى جملة أسباب، من بينها أن «الإدارة الحالية في واشنطن لم تعد تعطي أولوية للملف العراقي، ولهذا قللت من اهتمامها بتفاصيل الشأن السياسي بالعراق». وتحدث عبد الكريم عن «دور بريطاني أكبر من الدور الأميركي حالياً في المشهد السياسي العراقي»، مشيراً إلى أن «انشغال الولايات المتحدة بالحرب الروسية الأوكرانية والصين ومناطق أخرى من العالم، ساهم أيضاً في هذا الغياب غير المسبوق».

وفي الثاني من إبريل/نيسان الحالي، اتهم زعيم تحالف «الفتح» (المنضوي ضمن تحالف الإطار التنسيقي) هادي العامري، بريطانيا بأنها تتدخل في الأزمة السياسية العراقية الحالية. وقال في بيان عقب لقاء جمعه مع سفير بريطانيا في بغداد، مارك باريسون: «نؤكد للسفير البريطاني أن العملية السياسية منذ 2003 إلى اليوم، بُنيت على ثلاثة مرتكزات رئيسية هي: الاتفاق والشراكة والتوازن، ولدينا معلومات من جهات مخابراتية أجنبية تؤكد تدخلكم المستمر في الوضع السياسي العراقي».

في المقابل، قال العضو البارز في تحالف «الإطار التنسيقي» علي الفتلاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «التدخل في الأمر الواقع في العراق، ليس هناك دور أميركي في الشأن العراقي الداخلي». وأضاف أن «أي تدخل خارجي في الشأن العراقي مرفوض، وإيران لا تتدخل إلا إذا طُلب منها ذلك من قبل بعض الأطراف لحل قضية أو التوسط في أزمة كما يحصل الآن»، وفق تعبيره.

لكن عضو التيار المدني في بغداد، الناشط السياسي أحمد حقي، اعتبر الانكفاء الأميركي المفاجئ في هذه الأزمة السياسية في العراق بأنه «تدخل بحد ذاته». وقال في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «موقف الولايات المتحدة في خفض التصعيد مع طهران في الساحة العراقية مرتبط بالمفاوضات الحالية المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني، وسعي إدارة الرئيس جو بايدن لحسم الملف». وأضاف أن ذلك «يظهر في جوانب عدة وليس في الشأن السياسي فقط، مثل القصف الصاروخي الإيراني على أربيل (في مارس/آذار الماضي)، إذ سقط أحد الصواريخ على بُعد 2,5 كيلومتر من القنصلية الأميركية، في حين لم يكن هناك موقف أميركي حاسم تجاه ذلك. إلى جانب الهجوم بطائرات مسيّرة على قاعدة عين الأسد (الأميركية في محافظة الأنبار غرب العراق) ومحاولة قصف مطار بغداد (حيث توجد قاعدة أميركية)، وهذا كله مرتبط بالمفاوضات النووية، فمن المؤكد أن الملف العراقي كان حاضراً فيها». وتابع حقي لـ«العربي الجديد»، «من المؤكد أن الموقف الأميركي كان سيكون مختلفاً لو لم تكن هناك مفاوضات، وأنها انهارت وتوقفت، والحقيقة التي يجب الإقرار بها أن الطرفين الإيراني والأميركي، عنصرا خراب فاعلان، سواء غاب أحدهما لمرحلة أو ظهر، فالنتيجة واحدة».

وفي قراءة لهذا الوضع، اعتبر رئيس «مركز التفكير السياسي» في بغداد، إحسان الشمري، أن «الأولويات لدى واشنطن تغيّرت كثيراً مع إدارة بايدن ولا سيما تجاه العراق وعموم منطقة الشرق الأوسط، فالعراق حالياً ليس ضمن أولويات أميركا»، مضيفاً أن «روسيا والصين، وإعادة ترتيب الداخل الأميركي، أبرز ما تهتم به الإدارة الأميركية الحالية». وأضاف الشمري في حديث مع «العربي الجديد»، أن «واشنطن لا تريد الانغماس المباشر في الشأن السياسي العراقي، وتحديداً في ملف تشكيل الحكومة الجديدة، لكن هناك دوراً أميركياً في العراق، على الرغم من أنه ضعيف ولا يشابه من ناحية الحجم والقوة الدور الإيراني». واعتبر المتحدث نفسه أن «طهران متواجدة بكل ثقلها في الملف العراقي منذ ما قبل الانتخابات البرلمانية، وتحديداً منذ بداية تشكيل التحالفات الانتخابية إلى الأزمة الحالية». وتوقع أن يكون هناك تغيير على مستوى الموقف الأميركي مع وصول السفيرة الأميركية الجديدة إلى العراق إلينا رومانوفسكي، أخيراً.

خلال تظاهرة في بغداد بمنتصف إبريل الحالي (مرتضى السوداني/الأناضول)

الدوران الإيراني والبريطاني

قال النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني، محمود خوشناو (الصورة)، إن «الحديث عن عدم وجود تدخل أميركي أو أجنبي أمر جيّد، إذ إن كل التدخلات السابقة كانت سلبية، لكن الواقع حالياً هو أن هناك تدخلاً من أطراف دولية كثيرة». وأضاف لـ«العربي الجديد»، أن «الدورين الإيراني والبريطاني يدوان أكبر من الدور الأميركي في هذه الأزمة، لكن الحضور الأميركي في العراق على مختلف الاصعدة ما زال قائماً، رغم أنه ليس كما كان سابقاً».

الاحتلال يستعد للتصعيد: نشر كتائب في الضفة

> يأتي قرار الاحتلال الإسرائيلي نشر كتائب في الضفة الغربية المحتلة في إطار تصاعد مخاوفه من تفجر الوضع

غزة ـ **صالح النعامي**

قرر الاحتلال الإسرائيلي استدعاء 6 كتائب من قوات الاحتياط خلال الأسابيع المقبلة، والدفع بمعظمها إلى الضفة الغربية، لمواجهة فرضية التصعيد، خصوصاً مع مواصلته عمليات اقتحام البلدان والمدن. وذكر موقع «واللاه» الإسرائيلي، أمس الخميس، أنّ الجيش سينشر كتائب الاحتياط بشكل خاص على طول الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة، بهدف تقليص فرص تسلل فلسطينيين لتنفيذ عمليات في قلب المدن الإسرائيلية. ولفت إلى أنّ تجنيد كتائب الاحتياط يهدف أيضاً إلى تقليص الأعباء عن كاهل القوات النظامية وعناصر الشرطة وحرس الحدود، والسماح للألوية والكتائب في الخدمة الإجبارية بالتفرغ لإجراء التدريبات. وأشار إلى أنّ استدعاء قوات الاحتياط يأتي في إطار حملة شاملة تشنها قوات الاحتلال في أرجاء الضفة الغربية، في أعقاب العمليات الأخيرة التي استهدفت المدن الإسرائيلية. وبحسب الموقع، فإنّ أهم العمليات التي جرت في إطار هذه الحملة اعتقال أعضاء في «حماس» من بلدة سلواد في محيط رام الله، التي توصف بأنها معقل للحركة، مدعياً أنّ جيش الاحتلال اعتبر ثلاثة من المعتقلين بمثابة «قنابل موقوتة» لأنهم كانوا يخططون لتنفيذ عمليات. وأوضح أنّ بعض قوات الاحتياط ستعمل في محيط قطاع غزة تحت قيادة المنطقة الجنوبية، وبالقرب من الحدود مع لبنان وسورية تحت قيادة المنطقة الشمالية.

في السياق، ذكر «واللاه» أن لجنة أردنية إسرائيلية مشتركة ستعقد بعد شهر رمضان اجتماعاً لبحث طلب عمّان زيادة عدد الحراس التابعين للأوقاف الأردنية في المسجد الأقصى. وفي تقرير أعده معلقه السياسي براك رفيد، أشار الموقع إلى أن الأردن برر طلبه هذا بأن زيادة عدد حراس الأوقاف الأردنية في الأقصى سيعزّز من قدرتهم على منع حدوث تظاهرات، بشكل يقلص من الحاجة إلى وجود شرطة الاحتلال بكثافة هناك. وحسب الموقع، فإن اجتماع اللجنة المشتركة سيبحث فرص التوصل إلى تفاهمات حول الأوضاع في المسجد الأقصى، واتخاذ خطوات تهدف إلى تقليص التوتر هناك والحيلولة «دون حوادث عنف» فيه.

وأشار الموقع إلى أن وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد أجرى لقاءات واتصالات هاتفية مكثفة قبيل حلول شهر رمضان بملك الأردن عبد الله الثاني ووزير خارجيته أيمن الصفدي، لافتاً إلى أن قيادات إسرائيلية شاركت في اتصالات مع السلطات الأردنية بهدف تقليص فرص حدوث تصعيد في القدس. وأشار إلى أن الإدارة الأميركية لعبت دوراً في دفع كل من الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز التنسيق المشترك بشأن القدس والأقصى، لافتاً إلى أن المبعوثين الأميركيين هادي عمرو وبيعاميل ليفيرت لعبا دوراً مهماً في إقناع الأطراف الثلاثة بتكثيف إجراء الاتصالات بهدف تطويق الأحداث. ولفت «واللاه» إلى أن إسرائيل تخشى أن يفضي التوتر في المسجد الأقصى والقدس إلى اشتعال الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية واندلاع مواجهة مع حركات المقاومة في قطاع غزة.

في هذا الوقت، أشادت حركة حماس، في بيان أمس الخميس، بالحشود التي تجاوزت ربع مليون مرابط في المسجد الأقصى، الذين أحيوا، الأول من أمس، ليلة السابع والعشرين من رمضان. ودعت «الجماهير الفلسطينية في أماكن وجودها كافة إلى مواصلة مسيرة الرباط وشدّ الرحال والاعتكاف طيلة هذا الشهر وفي أيام العيد المقبلة». وأطلقت على اليوم الجمعة عنوان «فجر عيد النصر».

وكشفت إذاعة جيش الاحتلال أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس التقى، نهاية الأسبوع الماضي، رئيس جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي «الشاباك» رونين بار في رام الله. وأشارت إلى أن لقاء عباس برئيس «الشاباك» جاء في ظل تواصل التوتر بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال في القدس والمسجد الأقصى. يشار إلى أن هذا اللقاء الثاني الذي يجمع عباس وبار، والذي كُشف عنه، حيث إنه سبق أن التقيا في رام الله في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

من جهة أخرى، كشف المتحدث العسكري باسم «سرايا القدس»، الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي، أبو حمزة، أمس الخميس، عن طائرة مسيّرة من دون طيار تحمل اسم «جنين» صُنعت في قطاع غزة، لتصبح ضمن الترسانة العسكرية الخاصة بالسرايا. وقال أبو حمزة، في كلمة بمناسبة «اليوم العالمي للقدس»، إن هذه الطائرة نفذت عملية، في سبتمبر/أيلول 2019، على الحدود الشرقية للقطاع، استهدفت من خلالها جيباً عسكرياً إسرائيلياً كان يتمركز قرب الحدود.

> دعت «حماس» لمواصلة الرباط في المسجد الأقصى

شرق غرب

الجيش العراقي يدمّر مواقع لـ«داعش»

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس الخميس، عن تدمير أوكار لتنظيم «داعش» بعمليات إنزال جوي نفذتها غربي محافظة الأنبار (غربي البلاد)، ضمن عملية «الإرادة الصلبة» التي ينفذها الجيش في عدد من المحافظات. ووفقاً لخلية الإعلام الأمني الحكومية، فقد تمكنت قوات مشتركة من الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب، خلال اليوم الخامس من العملية، من تنفيذ 3 عمليات إنزال جوي في صحراء الرطبة (غربي البلاد)، وتحديدا جنوب الطريق السريع، أسفرت عن تدمير 3 أوكار لمسلحي «داعش».

(العربي الجديد)

أردوغان يشدّد على التعاون مع السعودية

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الخميس، أن زيارته التي بدأها إلى السعودية مؤشر على الإرادة المشتركة لبدء مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين الشقيقين. وعقد أردوغان مؤتمراً صحافياً في مطار أتاتورك بإسطنبول، قبيل توجهه إلى السعودية في زيارة تستغرق يومين، تلبية لدعوة الملك سلمان بن عبد العزيز، وأبدى أمله في زيادة التعاون في مجالات الصحة والطاقة والأمن الغذائي والدفاع والتمويل.

(الأناضول، رويترز)

السيسي يعفو عن 13 أمنياً

أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مساء الأربعاء، قراراً بالعفو عن 13 ضابطاً وشرطياً من المدانين بقتل 3 مواطنين تعذيباً في محافظتي القاهرة وسوهاج، ضمن قرارات العفو الرئاسي التي شملت الإفراج عن أكثر من 3 آلاف سجين جنائي، بمناسبة مرور 40 عاماً على ذكرى تحرير سيناء في 25 إبريل/ نيسان 1982.

(العربي الجديد)

غالبية الأميركيين ينظرون بسلبية للصين

أفاد مركز «بيو» للأبحاث، ومقره واشنطن، أمس الخميس، بأن الآراء السلبية عن الصين وصلت إلى مستوى جديد في الولايات المتحدة في مسح جديد أجراه. وبيّن المسح أن 82 في المائة من الأميركيين إما لديهم آراء سلبية إلى حد ما أو غير مواتية للغاية عن بكين، بزيادة ست نقاط مئوية مقارنة بالعام الماضي، فيما رأى نحو 70 في المائة من الأميركيين أن روسيا الآن عدو، بعد أن كانت النسبة 41 في المائة في يناير/ كانون الثاني، بعد بدء الروس غزوهم لأوكرانيا في فبراير/ شباط الماضي.

(أسوشييتد برس)

الصومال: انتخاب رئيسي البرلمان والشيوخ

أنجز المشرعون الصوماليون، أمس الخميس، مرحلة جديدة في العملية الانتخابية المتأخرة التي ستتوج باختيار رئيس للبلاد، بإتمامهم انتخاب رئيسي مجلسي البرلمان والشيوخ. وانتُخب الشيخ عدن محمد نور المعروف باسم الشيخ عدن مادوبي، رئيساً لمجلس النواب، بغالبية 163 من 252 صوتاً بعد جولتين من التصويت. وكان مجلس الشيوخ قد انتخب، يوم الثلاثاء الماضي، عبدي حاشي عبد الله (الصورة)، رئيساً له.

(فرانس برس)

لم يترك النظام السوري سلاحاً إلا واستخدمه في حربه ضد شعبه منذ 2011 بهدف البقاء في السلطة. وتأتي مجزرة حي التضامن التي ارتكبها عام 2013، لتُضاف إلى عشرات الجرائم الأخرى، لكنها كلها لم تدفع المجتمع الدولي لتحرك جاد لمحاسبته

مجازر النظام السوري

جرائم حرب موثقة بلا محاسبة

لم يتحرك العالم لمحاسبة النظام على مجازره (Getty)

غازي عنّاب ـ **أمين العاصي**

أعاد التحقيق الذي نشرته صحيفة ذا غارديان الأربعاء الماضي، وكشف تفاصيل عن مجزرة ارتكبها النظام السوري جنوب دمشق، إلى الواجهة الإعلامية فظائع أجهزة النظام الأمنية وقواته في محيط العاصمة، لتفريغه من سكانه، وإعادة هندسته ديموغرافياً، بما يحقق خطط هذا النظام بالبقاء في السلطة.

وكان لتحقيق «ذا غارديان»، ومقطع الفيديو الذي يوثق مقتل 41 مدنياً بطرق وحشية في حي التضامن جنوب دمشق في العام 2013، وقع الصدمة على عموم السوريين، الذين استذكروا المجازر التي ارتُكبت على مدى نحو 10 سنوات ولم تصل العدالة إلى مرتكبيها.

وقال المدير السابق للمجلس المحلي في حي التضامن بريف دمشق عادل قطف، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «هذه المجزرة ليست الأولى التي ارتُكبت في حي نسرين وحي التضامن، جنوب العاصمة دمشق، فهناك العديد من المجازر التي ارتُكبت في المنطقة نفسها». وكانت بلدات وأحياء قريبة من العاصمة مسرحاً لأكثر مجازر النظام وحشية منذ العام 2011، والتي وثقها بالأدلة ناشطون إعلاميون وحقوقيون، لكن المجتمع الدولي لم يتحرك حتى اللحظة لمحاسبة مرتكبيها.

مجزرة داريا

كانت مجزرة بلدة داريا، الملاصقة لدمشق من الجهة الجنوبية الغربية، من أولى المجازر التي ارتُكبت، وكان الهدف منها إحداث الصدمة في محيط العاصمة، ودفع السكان إلى الهجرة أو النزوح. كما كانت رسالة دامية لبقية المدن السورية على النظام. وذكر ناجون من هذه المجزرة، التي وقعت منتصف العام 2012، أن المئات من المدنيين قُتلوا على يد قوات النظام والأجهزة الأمنية والشبيحة «بدم بارد»، وعثر لاحقاً على جثث نساء وأطفال في منازل وأقبية البلدة وحولها، وفي المساجد، حيث جرى إعدام كثيرين منهم رمياً بالرصاص من مسافة قريبة جداً خلال مداهمات للمنازل. وذكرت لجان التنسيق المحلية، في حينه، أن عدد القتلى في مجزرة داريا وصل إلى 440 قتيلاً، وهو أحد أعلى إحصاءات القتلى في يوم واحد منذ اندلاع الثورة في مارس/ آذار 2011. لكن المجلس المحلي للبلدة أكد أن عدد القتلى نحو 700 مدني، بينهم 522 موثقون بالاسم. وروى ناجون من هذه المجزرة فظائع ما جرى في البلدة، التي دُمّرت بعد ذلك بشكل شبه كامل وهُجّر ما تبقّى من أهلها.

> هدفت مجزرة داريا لدفع السكان إلى الهجرة أو النزوح
>
> قتل النظام 1400 شخص بالغازات السامة في أغسطس 2013

مجزرة جديدة الفضل

«حرقاً وذبحاً بالسكاكين» قُتل نحو 500 مدني في إبريل/نيسان من العام 2013، في بلدة جديدة الفضل التي يقطنها نازحون من الجولان السوري المحتل، وتقع إلى الغرب من دمشق. ووفق ناجين، استمرت المذبحة، التي قامت بها أجهزة النظام الأمنية وقواته وشبيحته، عدة أيام، ما أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين، جلّهم من الأطفال والنساء، بينما أكدت لجان التنسيق المحلية في حينه مقتل 566 شخصاً في جديدة الفضل بريف دمشق، معظمهم أطفال ونساء، قتلوا حرقاً أو ذبحاً بالسكاكين.

مجزرة الكيميائي

فجر 21 أغسطس/آب 2013، ارتكب النظام واحدة من أكثر مجازره وحشية منذ بدء الثورة وحتى اللحظة، حيث قتل بالغازات السامة أكثر من 1400 شخص في بلدات غوطة دمشق الشرقية، التي كانت خارج سيطرة النظام ومحاصرة من كل الاتجاهات.

وقالت مصادر في «الجيش السوري الحر»، في حينه، إن القصف بصواريخ محمّلة برؤوس كيميائية، جاء من مقر اللواء (155) في منطقة القلمون في ريف دمشق، باتجاه الغوطتين الغربية والشرقية للعاصمة دمشق. وظن السوريون أن أيام بشار الأسد في السلطة باتت معدودة، لأنه تجاوز الخط الأحمر الذي وضعته له إدارة الرئيس الأميركي حينها باراك أوباما. لكن روسيا سارعت إلى التحرك، وأبرمت بسرعة كبيرة صفقة مع واشنطن يسلّم بموجبها نظام الأسد كل سلاحه الكيميائي، مقابل تفادي الضربة المحتملة، لتطوى بذلك صفحة من أكثر المجازر وحشية في الشرق الأوسط.

ولم تكن مجزرة الكيميائي هي الوحيدة في الغوطة الشرقية لدمشق، إذ قُتل وأصيب الآف المدنيين على مدى سنوات بقصف من طيران النظام، وصولاً إلى إبريل من العام 2018، حين ارتكب النظام مجزرة ثانية بغازات سامة في مدينة دوما، لإجبار أهالي المنطقة على النزوح إلى الشمال السوري.

ووفق مصادر محلية، قتل نحو 70 مدنياً بقصف بغاز السارين، ما دفع فصائل المعارضة إلى توقيع اتفاق مع الجانب الروسي تهجر من خلاله عدد كبير من سكان المدينة. وسبقته اتفاقات مماثلة في بلدات أخرى في الغوطة. وبدا واضحاً أن النظام كان يهدف إلى تفريغ الغوطة من جل سكانها، وهو ما تحقق عبر الحصار والقصف المتواصل والمجازر.

«مجزرة علي الوحش»

في مطلع عام 2014، قتل وفُقد ما بين 1200 إلى 1500 سوري وفلسطيني، على أيدي جيش النظام السوري و«حزب الله» اللبناني ومليشيات عراقية، في مجزرة تُعرف باسم «حاجز علي الوحش» على الطريق الواصل بين بلدتي بلدا وحجيرة جنوب العاصمة دمشق. وكانت أحياء جنوبية في دمشق تعرضت لحصار خانق في العام 2013، وهي الحجر الأسود، والتضامن، والعسالي، والقدم، إضافة إلى بلدات بلدا، وببيلا، وببت سحم، ومخيم اليرموك الذي كان يضم لاجئين فلسطينيين.

وفي مطلع عام 2014، أعطى «حزب الله» والمليشيات الأمان للعائلات للخروج من الحصار عبر معبر حاجز علي الوحش، وهو ما دفع الكثيرين للخروج، لكنهم فوجئوا بعناصر هذه المليشيات يفصلون الشباب عن المسنين، والنساء والأطفال.

وروى شاهد عيان، لـ«العربي الجديد»، أن عناصر من المليشيات قتلوا واعتقلوا عدداً من الشبان، وفعلت الشيء نفسه قوات النظام، مشيراً إلى أن نحو 1500 شخص قُتلوا واعتُقلوا في ذاك اليوم. وأضاف: من بين المفقودين ابني الذي كان عمره 15 عاماً، لم أعرف عنه شيئاً منذ ذلك اليوم. لدي أمل أنه لا يزال حياً في معتقل ما لدى النظام أو المليشيات.

مجازر النظام السوري بلا محاسبة

وفي السياق، وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 49 مجزرة «تحمل صبغة طائفية» قامت بها قوات النظام في عموم سورية منذ العام 2011 وحتى العام 2015، قتل فيها 3074 شخصاً، منها 5 مجازر في ريف دمشق، قُتل فيها 686 شخصاً، بينهم 113 امرأة و120 طفلاً.

وقال مدير الشبكة فضل عبد الغني، في حديث مع «العربي الجديد»، إن النظام «ارتكب عشرات المجازر في ريف دمشق منذ عام 2011»، مشيراً إلى أن عدداً منها «يحمل صبغة طائفية، بما فيها المجزرة التي كُشف عنها الأربعاء (الماضي) في حي التضامن». وأضاف: «هذه الجرائم تفضح حقيقة هذا النظام وبشاعته وانحطاطه، وممارساته التي تعود إلى العهود المظلمة، ومن ثم لا يوجد أي شكل من أشكال التعايش معه على الإطلاق».

وأشار إلى أن ملف الانتهاكات في سورية «قُدّم إلى المدعين العامين في فرنسا وهولندا وألمانيا»، مضيفاً: «التحقيق الذي نشرته صحيفة ذا غارديان يحمل كمّاً كبيراً من الأدلة، خصوصاً لجهة الكشف عن الجهاز الأمني المسؤول والأشخاص الذين قاموا بالمجزرة، ومن ثم يمكن قبوله في المحاكم الأوروبية».

لكن عبد الغني رأى أن «الحراك السياسي السريع من قبل المعارضة السورية يجب أن يركز على وحشية هذا النظام بقواته البربرية وأجهزته الأمنية المتوحشة. بشار الأسد أشد توحشاً من أجهزته».

من جهته، قال ناقيب «المحامين السوريين الأحرار» غزوان قرنفل، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «السياق العام للأحداث لا يشي بتبدل المواقف الدولية والبيات التعاطي مع الملف السوري»، مضيفاً: «لا أعتقد أن مواقف جديدة ستتخذ باتجاه ملف المساءلة».

وتابع: بعد أسبوع فقط من الغزو الروسي لأوكرانيا، صرح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أنه بصدد فتح تحقيق دولي بجرائم الحرب المرتكبة في أوكرانيا. وأضاف: بينما في سورية، وعلى الرغم من أطنان الوثائق والتوثيقات المودعة لدى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، وعلى الرغم من صور وشهادة قيصر، وعلى الرغم من شهادة حفار القبور، لم يُتخذ أي إجراء تجاه النظام، وتم الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية التي تخرقها أولاً هيئات الأمم المتحدة العاملة بدمشق.

ورأى قرنفل أنه «مطلوب من السوريين المعارضين، أشخاصاً وهيئات، إعلان موقف رافض لمسار تسوية يفضي لشراكة في الحكم مع سلطة أبدعت في التفنن بقتل السوريين وتدمير بلدهم وتهجيرهم». وأضاف: «على من يريد إجبارنا على ذلك أن يتذكر أنه لم يقبل حلولاً مماثلة مع هتلر. على المعارضة أن تعلن على الملأ رفضها كل هذا المسار التفاوضي العبثي وإنهاء مهزلة (اللجنة) الدستورية و(مسار) أستانة».

الحدث

عين الحوثيين على مأرب: استغلال الهدنة للحشد

صارب ـ **نايف القداسي**

تواصل جماعة الحوثي حشد تعزيزاتها نحو محافظة مأرب اليمنية، على الرغم من الهدنة «الهشة» المعلنة برعاية أممية مطلع شهر إبريل/نيسان الحالي وتستمر لمدة شهرين، ما ينذر بأن الجماعة تستعد لمعاودة الهجمات التي تشنها للسيطرة على المحافظة النفطية منذ أكثر من عامين. واتهم الجيش اليمني الحوثيين بارتكاب 74 خرقاً للهدنة يوم الثلاثاء الماضي، في تراجع لمعدل الخروقات المعلنة من قبل قوات الحكومة والتي بلغت في أعلى مستوى لها 136 خرقاً في يوم واحد، في أسبوع الهدنة الأول، لكن مصادر عسكرية قالت إن طبيعة الاستعدادات الحوثية الحالية تنبئ بتحضيرات لحرب مقبلة في مأرب.

خروقات على الجبهات

وتُرصدت هذه الخروقات بحسب بيان للمركز الإعلامي للجيش اليمني، في مختلف الجبهات، لكن جزءاً كبيراً منها تركز في جبهات جنوب وغرب وشمال غربي مأرب، إضافة إلى جبهات شرقي مدينة الحزم، مركز محافظة الجوف، المحاذية لها. وتنوّعت الخروقات وفقاً لوسائل الإعلام الحكومية الرسمية، بين إطلاق النار، وعمليات إعادة التموضع للآليات والعناصر المسلحة، والدفع بتعزيزات، واستحداث تحصينات، إضافة إلى تحليق مكثّف لطيران الاستطلاع المسيّر التابع للحوثيين، ومحاولات تسلل في أطراف مأرب الجنوبية. وقال نائب مدير المركز الإعلامي للجيش اليمني، العقيد صالح القطيبي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تحركات المليشيا في مأرب تشير إلى أنها تحضّر لمعركة مقبلة»، مضيفاً: «كعادتها الجماعة لم تلتزم بالهدنة، وتستغل غياب مقاتلات التحالف في تشييد التحصينات والدفع بالعربات والمدرعات والأسلحة الثقيلة لتعزيز الخطوط الأمامية». وأضاف أن جماعة الحوثي «ضاعفت من عمليات حفر الخنادق والتحصينات والتحركات الميدانية، إضافة إلى أنها دفعت بأعداد كبيرة من المقاتلين إلى مختلف الجبهات القريبة من مأرب»، في موازاة ذلك، أفاد سكان في محيط العاصمة صنعاء، لـ«العربي الجديد»، بأن «مشرفين حوثيين كثّفوا خلال الأيام الماضية من عمليات الحشد والتعبئة في المساجد والمقابيل (أماكن التجمعات لتناول القات) مستغلين أجواء شهر رمضان، ودفعوا بعشرات المجندين الجدد إلى مراكز تدريب في محيط العاصمة».

من جهته، قال مصدر في استطلاع القوات الحكومية في مأرب، لـ«العربي الجديد»، إن «حشوداً حوثية مسنودة بمعدات ثقيلة تصل إلى مختلف الجبهات مستغلة توقف الغارات الجوية»، مشيراً إلى أن «أكثر التعزيزات تصل إلى الجبهات الشمالية في منطقة العلمين (شرقي الحزم مركز محافظة الجوف)، وكذلك إلى الجبهات الجنوبية». وأضاف: «بناء على التحركات الحوثية فإن المليشيا لن تستمر طويلاً في الالتزام الصوري بالهدنة، وستبدأ بشن هجمات، خصوصاً في الجبهات الشمالية وتحديداً منطقة العلم التي حاولت إحداث اختراق فيها في المرات السابقة وفشلت، إضافة إلى الجبهات الجنوبية» التي تسعى من خلالها لتطويق مدينة مأرب. وتحاول الجماعة من خلال الهجمات التي تشنها في منطقة العلم، التقدم باتجاه الطريق الدولي الذي يربط مأرب بحضرموت ومنفذ الوديعة بين اليمن والسعودية لقطع الطريق وإطباق الحصار على مأرب، إضافة إلى التقدم باتجاه حقول صافر النفطية وأهم ثروات البلاد. وقال المصدر العسكري: «الحرب قادمة سواء من شمال المحافظة أو جنوبها، لم نعرف عن الحوثي أنه التزم بهدنة من قبل، وهذه الفترة هي للاستعداد وحشد المزيد من المقاتلين، ومصير هذه الهدنة مثل سابقاتها». وأضاف: «لا نتمناها، لكن إذا حلت سنكون مستعدين لها بالطبع».

مقاتلون حوثيون في صنعاء، مارس الماضي (محمد حمود/Getty)

> ضاعف الحوثيون من عمليات حفر الخنادق والتحصينات

هدنة هشة

وكانت جبهات مأرب قد شهدت هدوءاً نسبياً خلال الشهر الحالي، عقب إعلان المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبيرغ في 2 إبريل الحالي عن موافقة أطراف الصراع على هدنة إنسانية لمدة شهرين، تتضمن وقفاً لكل الأعمال العسكرية، فضلاً عن رفع جزئي للحظر المفروض من التحالف الذي تقوده السعودية على ميناء الحديدة ومطار صنعاء، وكذلك فتح المعابر في مدينة تعز الواقعة تحت حصار الحوثيين منذ بداية الحرب.

ونجحت الهدنة، التي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بـ«الهشة»، في تخفيف الأعمال العدائية إلى حد كبير، مع توقف الغارات الجوية والهجمات الحوثية على الأراضي السعودية، إضافة إلى دخول سفن المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة، ما مثّل أبرز مكاسب الهدنة. غير أن بقية البنود الخاصة بمطار صنعاء ومعابر تعز ما تزال متعثرة وبدور بشأنها جدل كبير.

وكانت جماعة الحوثي قد بدأت مطلع عام 2020 بتنفيذ عملية عسكرية واسعة من جبال نهم شرقي صنعاء، بهدف السيطرة على محافظة مأرب الوازنة في الصراع باعتبارها أهم معاقل الحكومة المعترف بها، وحققت نجاحاً ملحوظاً بوصولها إلى أطراف المدينة وتطويقها فيما يشبه الهلال من ثلاث جهات. غير أن المعارك بالقرب من المدينة باتت مكلفة للغاية وعجزت الجماعة عن التقدم فيها إلى حد كبير.

تقرير

فرصة لإنهاء التشرذم «جبهة الخلاص الوطني» في تونس

يمثل حراك الأحزاب المعارضة للرئيس التونسي قيس سعيّد، خصوصاً «جبهة الخلاص الوطني»، فرصة لإنهاء تشرذم القوى السياسية

تونس ـ **صلاح الدين الجورشي**

الخريطة الحزبية في تونس بصدد التشكل من جديد، بعد أن شتتتها مرحلة ما قبل 25 يوليو/تموز الماضي، وذلك بسبب ضعف أداء السلطة وعجزها عن تقديم الحلول والبدائل. فبعد أشهر من التيه، تدبّ الحياة من جديد في الأحزاب والمجموعات السياسية، ليعود الحديث مجدداً عن احتمال تشكيل تحالفات من هذه الجهة أو تلك. ويدل ذلك على أن الأحزاب في تونس لم تتبخر كما ظن الرئيس قيس سعيّد بعد أن همّشها تماماً وأبعدها عن السلطة وعن مؤسسات الدولة، وبعد أن أدار التونسيون ظهورهم لها، ورفضوا الاستماع لكل محاولات التبرير أو الاعتذار عن أخطاء الماضي.

لكن بعد مرور تسعة أشهر على استيلاء قيس سعيّد على جميع مقاليد الدولة دون أن يضع ذلك حداً لتراجع الحالة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبحت البلاد على حافة الإفلاس، اضطر 54 في المائة من التونسيين أن يعلنوا في آخر سبر آراء قامت به مؤسسة «سيغما»، المثيرة للجدل، أن البلاد تسير في الطريق الخطأ، في حين قال 61 في المائة إنهم غير راضين عن الطريقة التي تدار بها الأمور. أي أن السلطة الجديدة التي تتمتع بصلاحيات مطلقة، لم تنجز شيئاً من وعودها، ولم تُحسن التصدي للمشكلات الحقيقية، وأن إقصاء الجميع من المشهد والتفرد بالحكم ليس هو الحل، كما ذهب إلى ذلك الكثيرون.

وفي محاولة لتحريك الوضع السياسي الذي عمل الرئيس على تجميده، مالت أغلب الأحزاب نحو البحث عن تشكيل تحالفات تكون قادرة على التجميع والصمود في وجه سياسات السلطة. بناءً عليه، يمكن الحديث اليوم عن جبهتين سياسيتين في حالة تبلور داخل صفوف المعارضة.

تضم الجبهة الأولى خمسة أحزاب حتى الآن، إلى جانب خمس مجموعات سياسية يمكن اعتبارها مجموعات ضغط، وهي تحمل اسم «جبهة الخلاص الوطني». هذه الجبهة التي دعا إليها نجيب الشابي، تعتبر الآن الأكثر وزناً بحكم انضمام حركة النهضة إليها، إلى جانب مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» التي تمكنت من تجميع عدد واسع من الناشطين المستقلين ضد الانقلاب، فضلاً عن اعتمادها بالأساس منذ نشأتها، القواعد النشطة للإسلاميين، من دون أن تصبح واجهة لحركة النهضة كما يدّعي خصومها. تعتبر هذه الجبهة مفتوحة على نطاق واسع، وتعمل على إقناع بقية الأطراف السياسية المعارضة بالانضمام إليها، عسى أن تتمكن جميعها من تعديل موازين القوى في البلاد.

أما الجبهة الثانية، وهي «تنسيقية الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية»، فتتشكل من ثلاثة أحزاب، هي «الجمهوري» و«التيار الديمقراطي» و«التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات». هذه الأحزاب صوتها عال وناقد بشكل قوي لسياسة الرئيس، لكنها تعتبر صغيرة ومحدودة العدد والتأثير. ولا تزال هذه الأحزاب تتمسك بعدم التعاون والتنسيق مع الجبهة الأولى، نظراً لموقفها الرافض كلياً التقاطع من جديد مع حركة النهضة. لكن ما يميّز هذه الأحزاب الثلاثة حالياً، هو أنها بصدد البحث عن صيغة اندماجية قد تمكنها من أن تجعل من ضعفها قوة وصلابة، فإن نجحت في التغلب على عوائقها الداخلية، فذلك من شأنه أن يسمح لها بالتحول إلى رقم سياسي مهم نسبياً. وتعتقد هذه الأحزاب أن ما يجمع بينها هو الانتماء إلى ما يسمى بـ«الديمقراطية الاجتماعية»، وترى في نفسها القدرة على توحيد صفوفها والتحرك مستقبلاً تحت قيادة موحدة وبرنامج سياسي بديل قبل أن ينفرط عقدها، كما حصل مع العشرات من الأحزاب الكثيرة التي ظهرت بعد الثورة، لكنها لم تكن تملك مقومات البقاء. وحتى تتجنب الأحزاب الثلاثة هذا المصير، عجّلت بتشكيل تنسيقية، كمرحلة أولى، في انتظار الوصول إلى الاندماج الكامل بين تنظيماتها. وهي الآن تحاول إقناع حزب «آفاق تونس» بضرورة الانضمام إليها، في حين أن قيادة الأخير متمسكة باستقلالية كيانها التنظيمي. وتهيئ نفسها لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة (في 17 ديسمبر/كانون الأول المقبل) بقطع النظر عن شكلها والقانون الانتخابي المنظم لها. ومن بين العقبات الرئيسية التي تواجهها المرحلة الانتقالية التي طالت كثيراً، أن ما يسمى بقوى الوسط، تعرّضت إلى انفجار كبير بعد أن جمعها الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي، وجعل منها حزباً حاكماً هو «نداء تونس».

يتطلب البناء الجبهوي، أكثر من أي وقت مضى، ربط السياسي بالاقتصادي. يجب أن تكون لأي جبهة تُشكّل في تونس حزمة من الإجراءات العاجلة لإنقاذ البلاد من الانهيار والإفلاس والمجاعة، وهي المخاطر التي تهدد الدولة التونسية. لكن لن يحصل ذلك إلا بعد تغيير المشهد السياسي الراهن، أو بالتوازن معه. فكل المؤشرات تدل على أن الحكومة الحالية مرشحة للسقوط في وقت قريب، وأن أخرى قد تكون بصدد البحث عن اختيار وزرائها، لكن ما لم تتغيّر الرؤية والمنهج، فإن التخبط سيستمر. لهذا السبب، رفع أصحاب «جبهة الخلاص الوطني» مطلب تشكيل «حكومة إنقاذ». لكن هل سيستمع الرئيس إلى ذلك؟ أم أن سياسة الهروب إلى الأمام ستتواصل مهما كانت النتائج؟

> الأحزاب في تونس لم تتبخر كما ظن الرئيس قيس سعيّد
>
> تسعى «جبهة الخلاص الوطني» لضم بقية الأطراف إليها

يقود الشابي حراك «جبهة الخلاص الوطني» (ياسين قالدي/الأناضول)

السودان

محاولة لدفع المسار السياسي

بحث اجتماع بين قوى سياسية سودانية ومبعوثين دوليين، في الخرطوم، أمس الخميس، «تشكيل حكومة مدنية واختيار رئيس وزراء متوافق عليه». وعقد الاجتماع بين «قوى الحرية والتغيير» (التوافق الوطني)، ومبعوثين دوليين من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والنرويج وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وفق بيان لـ«الحرية والتغيير». وأفاد البيان، بأن الاجتماع تناول قضية بدء الحوار والمائدة المستديرة بقيادة سودانية والذي تسهله الآلية الثلاثية: الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية بشرق أفريقيا «إيغاد». وأضاف أن الاجتماع أكد ضرورة «أن يبدأ الحوار سريعاً وبسقف زمني متفق حوله ويكون شاملاً ولا يقصي أحداً، وضرورة مشاركة كل الفئات من النساء والشباب».

كما بحث الاجتماع «الإسراع في تشكيل حكومة مدنية واختيار رئيس وزراء متوافق حوله، والعودة لبناء الانتقال وصولاً إلى الحكومة الديمقراطية عبر انتخابات بنهاية الفترة الانتقالية». وفي 12 إبريل/ نيسان الحالي، طرحت الآلية الثلاثية 4 محاور أساسية لحل الأزمة، تشمل ترتيبات دستورية وتحديد معايير اختيار رئيس الحكومة والوزراء وبلورة برنامج عمل يتصدى للاحتياجات العاجلة للمواطنين وصياغة خطة محكمة دقيقة زمنياً لتنظيم انتخابات نزيهة.
(الأناضول)

متظاهر سوداني في الخرطوم، في إبريل الحالي (فرانس برس)

متابعة

ندوة سياسية تستفز السلطة الجزائر: إنذار لحركة يسارية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

استدعى إعلان «الحركة الديمقراطية الاجتماعية» اليسارية في الجزائر، الثلاثاء الماضي، أن السلطات وجهت لها إنذاراً جديداً، بسبب فتح مقرها لاحتضان أنشطة سياسية واجتماعية وحقوقية، تنديدات من قبل أحزاب تقدمية. ويأتي هذا الإنذار للحركة على خلفية احتضانها قبل أيام، ندوة سياسية لدعم معتقلي الرأي وإثارتها قضايا الناشطين الموجودين في السجون. وأوضحت الحركة في بيان أنها تلقت إنذاراً من وزارة الداخلية «من أجل العدول عن فتح مقرها للمواطنين المنخرطين في النضال السياسي السلمي المعارض للنظام»، مشيرة إلى أن «الحركة الديمقراطية الاجتماعية تدرك أن النشاطات التي كانت تنظمها بمعية هيئة الدفاع، وعائلات معتقلي الرأي، والصحافيين، والنقابيين، وبقية المجتمع المدني المقاوم، هي الهدف الأساسي لهذا الإنذار، وهذا يندرج ضمن منطق القضاء على الممارسة السياسية المقاومة للتعسف والاستبداد». وأكدت الحركة رفضها المطلق لمثل هذه الإنذارات «ومحاولات منع الأنشطة السياسية لحزب سياسي» مشيرة إلى أنها «لن ترضخ لمثل هذه التهديدات».

وتراقب السلطات منذ فترة مقر الحركة الذي يستضيف أنشطة سياسية وندوات تشارك فيها فعاليات سياسية ومدنية وناشطون، وتناقش في الغالب قضايا تخص الحريات والديمقراطية وقضايا معتقلي الرأي واستقلالية العدالة والقضاء وممارسات السلطة. وهذه هي المرة الثانية التي توجه فيها السلطات إنذاراً للحركة، وكانت قد هددت سابقاً بحلها. كما تعرض رئيس الحركة فتحي غراس للاعتقال قبل أن يتم الإفراج عنه في 22 مارس/ آذار الماضي، بعد قضائه ستة أشهر في السجن، بعدما وجه له القضاء تهم إهانة هيئة نظامية وإهانة رئيس الجمهورية وكتابة منشورات من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية والنظام العام.

من جهتهما، أعلن حزبان تقدميان مساندتهما للحركة ضد وزارة الداخلية. وانتقد رئيس حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» محسن بلعباس، في منشور له عبر فيسبوك، «محاولات السلطة تجريم العمل السياسي، بعدما منعت كل الممارسات السياسية الممكنة». وكان التجمع نفسه قد تلقى إنذارات سابقة بشأن أنشطة مماثلة ينظمها في مقره. بدوره، أكد حزب العمال اليساري، في بيان، «التضامن المطلق مع الحركة الديمقراطية الاجتماعية ضد تهديدات وزارة الداخلية». وجدد الحزب نداءه للسلطات «من أجل احترام التعددية الحزبية وفتح المجال السياسي والإعلامي ووقف المساس بممارسة الحريات الديمقراطية».

شرق غرب

اتحاد الشغل التونسي يدعو لحوار اجتماعي

دعا الاتحاد العام التونسي للشغل، في بيان أمس الخميس، الحكومة إلى إجراء حوار اجتماعي، محذراً من أن البلاد أصبحت «تعيش على حافة كارثة اقتصادية». وقال إنه «لن يبقى مكتوف الأيدي ولن يقبل بتبخر فرصة التغيير الأخيرة» في ما يخص الوضع الذي تمر به البلاد، خصوصاً أمام غياب الإرادة السياسية في تطبيق مبدأ التشاركية وانعدام الرؤية الشاملة والتبصر بالمخاطر والإصرار على التمسك بالرأي الشخصي.
(العربي الجديد)

لبنان: فشل طرح الثقة بوزير الخارجية

رفع رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري الجلسة العامة التي كانت مخصصة، أمس الخميس، في قصر الأونيسكو في بيروت، لطرح الثقة بوزير الخارجية والمغتربين عبد الله بو حبيب (الصورة) بناءً على الطلب المقدّم من كتلة «الجمهورية القوية» (تمثل حزب القوات برئاسة سمير جعجع)، وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني. وكان نواب عن «الجمهورية القوية» تقدموا بطلب طرح الثقة بوزير الخارجية بسبب «الارتكابات والمخالفات الجسيمة التي ترتكبها وزارة الخارجية والمغتربين في موضوع تصويت المغتربين في الانتخابات النيابية، بما يؤدي إلى تقييد حق المغتربين بالاقتراع وبهدد سلامة العملية الانتخابية برمّتها».
(العربي الجديد)

الأسد يعين علي محمود وزيرا للدفاع

أصدر رئيس النظام السوري بشار الأسد، أمس الخميس، مرسوماً عين فيه اللواء علي محمود عباس وزيراً للدفاع خلفاً للعماد علي عبد الله أيوب. وشغل عباس منصب رئيس هيئة الأركان قبل تكليفه بوزارة الدفاع في حكومة النظام السوري. وهو خامس وزير للدفاع في حكومة النظام منذ اندلاع الثورة السورية في مارس/ آذار عام 2011.
(العربي الجديد)

تحذير أممي من تجاهل محنة السوريين

حذرت الأمم المتحدة، عبر مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ جوين مسويا، خلال جلسة لمجلس الأمن أمس الخميس، من تحول الوضع في سورية إلى «قضية منسية». وأكدت أن «ملايين السوريين يعانون شهرياً في سبيل البقاء على قيد الحياة، بينما يتواصل القتال في مناطق عديدة ويقتل ويصاب المدنيون بشكل عام».
(العربي الجديد)

«رايتس ووتش»: «إساءات» لمعارضين سودانيين

اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أمس الخميس، قوات الأمن السودانية بـ«ضرب» محتجزين مناهضين للانقلاب، ومنهم أطفال تعرضوا لـ«التعرية» من ملابسهم ونساء تعرضن لـ«تهديد بالعنف الجنسي».

وأضافت، في بيان، أن «الاستهداف الوحشي للمتظاهرين محاولة لبثّ الخوف، وقد أفلت إلى حد كبير من الرقابة الدولية». ودعت إلى تشديد الضغط على السلطات للتوقف عن هذا الأمر.
(العربي الجديد)

الحدث

ارتفعت حدة التهديدات بين روسيا والغرب، أمس الخميس، على خلفية الحرب في أوكرانيا، ففيما كانت الولايات المتحدة وأوروبا ترصد المزيد من المساعدات العسكرية لكييف، كانت موسكو تحذر من رد قاسٍ على أي هجوم يطاول أراضيها ومغبة إغراق أوكرانيا بالسلاح

حرب أوكرانيا

موسكو تحذر من ضرب الأراضي الروسية

تتفاقم حدة الحرب الروسية على أوكرانيا، لتهدد بنزاع البلد، خصوصاً مع تكثيف الغرب تسليم مساعدات عسكرية لكييف، وحديثه عن حق القوات الأوكرانية باستهداف «بنية تحتية لوجستية للجيش الروسي»، وهو ما ردت عليه موسكو بتحميل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين مسؤولية تحريض أوكرانيا، والتلويح برد عسكري على أي هجوم على أراضيها. هذه الأجواء تنبئ بانزلاق الصراع إلى مرحلة جديدة من التصعيد، خصوصاً في ظل غياب أي أجواء تدفع باتجاه حل سياسي، مع إصرار الروس على مواصلة حملتهم العسكرية التي تركز راهناً على الشرق الأوكراني. وحذرت روسيا أمس الغرب من أنه سيكون هناك رد عسكري قاسٍ على أي هجوم على الأراضي الروسية، منهية الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين الرئيسيين بتحريض أوكرانيا علانية على مهاجمة روسيا. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا للصحافيين في موسكو «إنهم في الغرب يدعون كييف علانية لمهاجمة روسيا، بما في ذلك باستخدام أسلحة تسلمتها من دول حلف شمال الأطلسي. لا أنصحكم باختبار صبرنا». وتابعت: «يجب على كييف والعواصم الغربية أن تأخذ بيان وزارة الدفاع على محمل الجد بأن تحريض أوكرانيا على ضرب الأراضي الروسية سيؤدي بالتأكيد إلى رد قاسٍ».

وكانت وزارة الدفاع الروسية قد قالت الثلاثاء إنه إذا استمرت الهجمات، فإن موسكو ستستهدف مراكز صنع القرار في أوكرانيا، بما في ذلك تلك التي قالت إن مستشارين غربيين يساعدون كييف منها. واتهمت موسكو القوات الأوكرانية مراراً في الأسابيع الأخيرة بتنفيذ ضربات على الأراضي الروسية، شملت قريتين في منطقة بيلغورود الحدودية وقرية في منطقة بريانسك. ووصفت زاخاروفا أمس الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بأنه دمية في يد الغرب، تستخدمه الولايات المتحدة لتهديد روسيا. كما اعتبرت أن المبادرة الأميركية التي تعتبر روسيا دولة راعية للإرهاب «موقف أحمق، ولن يمر من دون رد».

بالتوازي، اعتبرت الرئاسة الروسية أن شحنات الأسلحة إلى أوكرانيا «تهدد الأمن» الأوروبي. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحافيين «هذا الميل لإغراق أوكرانيا بالأسلحة، وخصوصاً الأسلحة الثقيلة، يعد تصرفاً يهدد أمن القارة ويزعزع الاستقرار». مقابل ذلك، قال مستشار الرئاسة الأوكرانية ميخايلو بودولياك إن «من حق» أوكرانيا ضرب أهداف عسكرية روسية، ملمحاً بذلك إلى أن كييف قد تعمد إلى استهداف الأراضي الروسية. وكتب بودولياك في تغريدة: «روسيا تهاجم أوكرانيا وتقتل مدنيين. وستدافع أوكرانيا عن نفسها بكل الوسائل بما يشمل ضربات على مخازن وقواعد للقتلة الروس. العالم يعترف بهذا الحق».

وفي السياق، قال وزير الدفاع البريطاني بن والاس إن استهداف القوات الأوكرانية لوجستيات روسية لعرقلة إمدادات الغذاء والوقود والذخيرة سيكون أمراً مشروعاً. وقال لتلفزيون «بي. بي. سي»: «إذا اختارت أوكرانيا استهداف بنية تحتية لوجستية للجيش الروسي، فسيكون ذلك أمراً مشروعاً بموجب القانون الدولي». لكنه أضاف أن أي أسلحة بعيدة المدى لن تأتي على الأرجح من بريطانيا، لأن القوات الأوكرانية تستخدم قاذفات محمولة متنقلة بينما يطلقها الجيش البريطاني من الجو أو البحر. ونفى والاس أن يكون حلف شمال الأطلسي قد تورط في حرب بالوكالة مع موسكو، لكنه قال إن الغرب سيمد كييف بدعم متزايد إذا تواصلت الهجمات الروسية. وقال لراديو «تايمز»: «في بعض الأحيان سيشمل ذلك طائرات ودبابات». وأضاف أنه يتوقع أن يرسخ بوتين وجوده في أوكرانيا مثل «نمو سرطاني». وقال والاس إن أهداف بريطانيا في أوكرانيا لم تتغير، ليخفف بذلك تصريحات وزيرة الخارجية ليز تراس، الأربعاء، التي قالت إنه يجب تحرير «كل أوكرانيا» بما في ذلك شبه جزيرة القرم. وأوضح والاس أن تصريحات تراس تتماشى مع المواقف الغربية منذ أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم في 2014. وردا على سؤال حول ما إذا كانت المملكة المتحدة ستدعم أوكرانيا عسكرياً في أي هجوم لاستعادة شبه جزيرة القرم، أكد والاس أنه «ما زال هناك طريق طويل يجب قطعه» قبل دخول القوات الأوكرانية القرم.

وفي سياق الدعم الغربي لكييف، طلب الرئيس الأميركي جو بايدن من الكونغرس رصد 33 مليار دولار إضافية لحرب أوكرانيا، قائلاً إن هذا الأمر مكلف، لكن واشنطن لا يمكنها أن تقف على الحياد في مواجهة ما ترتكبه روسيا من «فظائع وعدوان». وأضاف بايدن في خطاب مساء أمس: «نحن لا نهاجم روسيا، نحن نساعد أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي»، «ما زال هناك طريق طويل يجب قطعه» قبل دخول القوات الأوكرانية القرم.

وفي سياق الدعم الغربي لكييف، طلب الرئيس الأميركي جو بايدن من الكونغرس رصد 33 مليار دولار إضافية لحرب أوكرانيا، قائلاً إن هذا الأمر مكلف، لكن واشنطن لا يمكنها أن تقف على الحياد في مواجهة ما ترتكبه روسيا من «فظائع وعدوان». وأضاف بايدن في خطاب مساء أمس: «نحن لا نهاجم روسيا، نحن نساعد أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي»، «ما زال هناك طريق طويل يجب قطعه» قبل دخول القوات الأوكرانية القرم.

زار غوتيريس كييف أمس (سيرغي سوبنسكي/فرانس برس)

موسكو: تحريض أوكرانيا على ضرب أراضينا سيؤدي لرد قاسٍ

طلب بايدن من الكونغرس 33 مليار دولار إضافية للحرب

أردوغان مستعد للمبادرة

أبلغ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، نظيره الروسي فلاديمير بوتين (الصورة)، باستعداده «لأخذ زمام المبادرة» لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

وخلال اتصال هاتفي مع بوتين أمس، قال أردوغان إنه «مستعد لأخذ زمام المبادرة لإنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا والتوسط في طريق السلام»، حسبما أفادت الرئاسة التركية في بيان. وعبّر أردوغان عن رغبته في إقامة سلام دائم في المنطقة بأسرع ما يمكن، من خلال زيادة الزخم المكتسب خلال محادثات إسطنبول.

على أن الولايات المتحدة «لن تسمح لروسيا بترهيب» أوروبا عبر خفض إمدادات الطاقة، معتبراً أن التهديد باستخدام السلاح النووي «غير مسؤول».

كذلك أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ أن الحلف مستعد لمواصلة تقديم الدعم لأوكرانيا في الحرب مع روسيا لسنوات، بما في ذلك مساعدة كييف في التحول من منظومات أسلحة الحقبة السوفييتية إلى الأسلحة والمنظومات الغربية الحديثة. وقال ستولتنبرغ في قمة للشباب في بروكسل «نحن بحاجة لأن نكون على استعداد على المدى الطويل... هناك احتمال قوي بأن تستمر هذه الحرب لأشهر وسنوات». وفي السياق، وافق مجلس النواب الألماني بأغلبية ساحقة، أمس، على اقتراح بشأن تسليم معدات عسكرية تشمل أسلحة ثقيلة إلى أوكرانيا لمساعدتها في صد الهجمات الروسية.

في هذا الوقت، كان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس يزور كييف أمس، داعياً موسكو إلى «قبول التعاون» مع تحقيق المحكمة الجنائية الدولية حول جرائم حرب محتملة قد تكون ارتكبت في أوكرانيا، خلال زيارته إلى منطقة بوتشا. ويتهم الأوكرانيون الروس بارتكاب مجزرة بحق مدنيين في بوتشا وبورودينكا وضواحي أخرى لكييف. واعتبر غوتيريس أن «الحرب في القرن الحادي والعشرين عبثية».

ميدانياً، أعلن متحدث باسم الخارجية البريطانية مقتل مواطن بريطاني في أوكرانيا واعتبار آخر مفقوداً، مؤكدا «السعي الحثيث الى مزيد من المعلومات» عن ذلك. لكن وسائل إعلام بريطانية ذكرت أنهما كانا يقاتلان كمتطوعين ضد القوات الروسية. فيما أعلنت الشرطة الأوكرانية أمس أنه عُثر على 1150 جثة لمدنيين في منطقة كييف منذ أن بدأت روسيا الغزو، وإن ما بين 50 و70 في المائة منها بها جروح إصابات طلقات نارية من أسلحة خفيفة. فيما ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في تعداد نشرته أمس، أن نحو 5,4 ملايين أوكراني فروا من بلدهم منذ بدء الغزو الروسي في 24 فبراير/شباط الماضي.

كما أعلنت هيئة الأركان العامة الأوكرانية أن روسيا تسرّع من وتيرة هجومها في شرق البلاد، بهدف فرض السيطرة الكاملة على إقليمي دونيتسك ولوغانسك، وإنشاء ممرّ بري إلى شبه جزيرة القرم. وتابعت أن قصف خاركيف مستمر. من جهتها، قالت وزارة الدفاع البريطانية، أمس، إن الأسطول الروسي في البحر الأسود ما زال قادراً على ضرب أهداف أوكرانية وساحلية، على الرغم من خسارته سفينة الإنزال سارانوف والطراد موسكفا. من جهتها، قالت وزارة الدفاع الروسية، أمس، إن صواريخها قصفت أربعة أهداف عسكرية أوكرانية ليل الأربعاء الخميس، ودمرت مخزنين للصواريخ والذخيرة قرب منطقتي بارفينكوف وإيفانيفكا في شرق البلاد. وأضافت أن القوات الروسية أسقطت أيضا طائرة أوكرانية من طراز سو-24 قرب لوغانسك.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

متابعة

إيران: ورشة لتخصيب اليورانيوم في نطنز

تعمل إيران على مواصلة تخصيب اليورانيوم، حسبما كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمس الخميس، وذلك عبر إنشاء ورشة جديدة في نطنز

كشف المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، أمس الخميس، أن الورشة الإيرانية الجديدة في نطنز لتصنيع قطع غيار أجهزة الطرد المركزي المتطورة لتخصيب اليورانيوم أنشئت في إحدى قاعات محطة تخصيب الوقود تحت الأرض هناك. وأبلغت الوكالة دولها الأعضاء قبل أسبوعين بأن الآلات الورشة التي كانت في كرج، التي تعرضت لهجوم تخريبي على ما يبدو تلقي إيران باللوم فيه على إسرائيل، تم نقلها إلى نطنز، من دون تحديد المكان.

وبعد إعلان غروسي، أكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أنه «ما زلنا نسعى للعودة المشتركة إلى الاتفاق النووي مع إيران»، مشدّداً على أن «وضعنا كان أفضل بوجود الاتفاق النووي»، وكشف أنه «إذا فشلنا في التوصل إلى اتفاق مع إيران سنفعل كل ما بوسعنا للتعامل مع التحديات التي تفرضها»، ورأى أنه «على الرغم من حملة القمع الدموي على إيران، إلا أنها تسرّع تطوير برنامجها النووي وباتت أقرب لصنع سلاح نووي»، مضيفاً «نعمل مع حلفائنا في المنطقة لمواجهة الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار».

وجاء كلام بلينكن بعد إعراب المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، مساء أول من أمس الأربعاء، عن قلق البيت الأبيض من تطوير إيران سلاحاً نووياً في غضون أسابيع، مشيرة إلى أن الوقت الذي تحتاجه إيران لإنتاج سلاح نووي يقلّ منذ نحو عام. وأوضح البيت الأبيض، أمس، أنه على الرغم من رد ساكي على سؤال بشأن الأسلحة النووية، فإنها كانت تشير إلى وقت الاختراق، وهو الوقت الذي يستغرقه الحصول على مواد انشطارية كافية لصنع قنبلة نووية واحدة، ولم تكن تشير إلى إنتاج سلاح نووي فعلي.

بدورها، ذكرت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية أن دبلوماسيين سابقين، من بينهم سبعة وزراء خارجية ودفاع بريطانيين سابقين، حذروا من أن المحادثات حول الملف النووي الإيراني تتجه إلى «مأزق مدمّر يتحول إلى دورة من التوتر النووي المتزايد»، واكدوا في رسالة مفتوحة، أن مسودة النص النهائي لاتفاق جديد جاهزة للتوقيع. ودعا الدبلوماسيون طهران وواشنطن إلى إظهار مزيد من المرونة، لأن «إضاعة القادة الأميركيين والأوروبيين فرصة نزع فتيل أزمة نووية في الشرق الأوسط ستكون خطأ فادحاً».

ومن بين الموقّعين على الرسالة المفتوحة دبلوماسيون كبار سابقون في 14 دولة، على غرار وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك سترو، ووزيرا الدفاع السابقان توم كينغ ودينس براون، إضافة إلى وزير الشرق الأوسط المحافظ السابق البستير بيرت، وقالوا إن إرث خطأ الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الاستراتيجي في الانسحاب من الاتفاق النووي لعام 2015 «يمكن قياسه اليوم باطنان اليورانيوم المخصب التي تراكمت لدى إيران منذ ذلك الحين، بما في ذلك اليورانيوم المخصّب إلى درجة قريبة من تلك التي تكفي لصناعة سلاح نووي، كما يمكن رؤيته بآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، وفي الإطار الزمني المتضائل بسرعة الذي تحتاجه إيران للوصول إلى الاختراق النووي».

وأقرّ الموقعون على الرسالة بأن سياسات تصنيف «المنظمة الإرهابية الأجنبية صعبة»، لكنهم أصرّوا على أن «هناك طرقاً لتوفير فوائد مكافحة الإرهاب للتصنيف الحالي»، في إشارة إلى وضع واشنطن الحرس الثوري الإيراني على قوائم الإرهاب. وأكد الدبلوماسيون أنه «لا ينبغي لإيران أن تتوقع من الاتفاق النووي أن يعالج مجالات الخلاف الأوسع نطاقاً مع الولايات المتحدة».

(العربي الجديد، رويترز)

غروسي في طهران، الشهر الماضي (مهداد مهدادي/Getty)

تقرير

الرياض ـ طهران: عام من المفاوضات الأمنية

انهت الرياض وطهران خمس جولات من المحادثات بينهما، تركزت على الملفات الامنية. ومن المنتظر تحويل مسار هذه المحادثات للمستوى السياسي

لندن ـ **بشير البكر**

عام من المفاوضات بين السعودية وإيران، من أجل الوصول إلى أول ضوء في نهاية النفق الطويل، قد يقود إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية التي تدهورت منذ بداية عام 2016 على نحو لم تشهده من قبل. وزف نبأ التقدّم في المفاوضات الأخيرة وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، الذي أعلن بعد نهاية الجولة الخامسة في بغداد، نهاية الأسبوع الماضي، أن الطرفين توصلا إلى مذكرة تفاهم تتضمن مجموعة نقاط من أجل خريطة طريق تقود إلى ترميم تدريجي للشرخ الكبير بينهما. وحسب تسريبات من أوساط عراقية، فإن الجولة أنعقدت على مستوى استخباراتي رفيع، وتراسها عن الجانب السعودي رئيس جهاز أمن الدولة الفريق خالد الحميدان، فيما ترأسها عن الجانب الإيراني مساعد الأمين العام لمجلس الأمن القومي سعيد إيرواني. وكشفت مصادر عراقية أن الجولة انتهت بالاتفاق على المستوى الأمني، ورُحّلت النتائج إلى وزارتي خارجية البلدين، على أن يجرى الإعداد لمباحثات دبلوماسية يشارك فيها مسؤولون دبلوماسيون من كلا البلدين. وهذا ما أكده الوزير العراقي، الذي قال إن الانتظار ينصب الآن على تحويل المفاوضات إلى المستوى السياسي. وأكد حسين انعقاد جولة قريبة في بغداد على مستوى وزيري الخارجية السعودي فيصل بن فرحان والإيراني حسين أمير عبد اللهيان.

والملاحظ أن نتائج الجولة استقبلت بتفاؤل إيراني عال، ووصفها المتحدث باسم الخارجية سعيد خطيب زادة بأنها «إيجابية وبنّاءة جداً». في حين نقلت وسائل إعلام عراقية عن مصادر إيرانية قولها إن الإيرانيين اقترحوا عقد لقاء عالي المستوى بين البلدين، لتوقيع اتفاقية للتعاون المشترك حول طبيعة العلاقات المستقبلية بينهما، وإن رئيس الوفد السعودي إلى جولة الحوار وعد بنقل المقترح الإيراني إلى المسؤولين في بلاده. ويعكس ذلك تريثاً سعودياً يجرى تفسير وإعادة أسبابه إلى تجربة عام من الحوار، لم يكن فيها الطرف الإيراني على مستوى واحد من التناغم، بل كان يعلو ويهبط، ويتراوح بين المرونة والتشدد وطرح الشروط المسبقة، التي أدت إلى تأجيل الجولة الخامسة أكثر من خمسة أشهر. وبدأت المباحثات بين الطرفين في إبريل/نيسان من العام الماضي في بغداد، برعاية الحكومة العراقية. وانتهت الجولة الرابعة من هذه المباحثات، في سبتمبر/ أيلول الماضي، إلى اتفاقات أولية حسب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية. بدوره، اعتبر وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أن المحادثات مع إيران كانت «ودية» ووصفها بـ«الاستكشافية».

وجرى النظر إلى هذه المباحثات بجدية لأسباب عدة؛ أولها أن الجولة الرابعة هي الأولى التي انعقدت بعد تسلم حكومة الرئيس إبراهيم رئيسي المحافظ الحكم مطلع أغسطس/آب الماضي. والسبب الثاني هو تراجع حدة الحملات الإعلامية بين البلدين. أما السبب الثالث فهو أن الجولة الرابعة، التي انعقدت في مطار بغداد الدولي، جرت بين وفدين كبيرين من المتخصصين بالشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني.

وانعقدت الجولة الخامسة الأسبوع الماضي وسط ظروف إقليمية ودولية أفرزت معطيات جديدة، أولها الحرب الدائرة في أوكرانيا، والثاني مراوحة الاتفاق النووي الإيراني، وسط تضارب المعلومات حول توقيع اتفاق جديد. أما الظرف الثالث فهو أن الموقف في اليمن حقق تغيّرات نوعية خلال الأشهر الأخيرة، خصوصاً على مستوى تراجع مشروع الحوثيين العسكري بعد الخسائر التي تعرضت لها الجماعة مطلع العام الحالي في محافظتي شبوة ومأرب. والنقلة الثانية في الملف نفسه هي انعقاد مؤتمر المشاورات بين الأطراف اليمنية في الرياض، والاطراف الأخرى المناوئة لهم مدتها شهران، ويعد ذلك، نقل السلطة من الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى مجلس رئاسي، تمثلت فيه الأطراف الموالية للسعودية والإمارات على مستوى الشمال والجنوب. ويرى مراقبون أن ما تحقق من نتائج إلى الآن في المحادثات الإيرانية السعودية يمكن البناء عليه لبحث الملفات كافة، إلا أنهم لا يعتبرون طريق المباحثات مفروشة بالورود، بل هناك قضايا شائكة وصعبة لا يمكن حلها على مستوى ثنائي، وتحتاج إلى توافقات إقليمية ودولية، مثل أمن الخليج، وملف الطاقة، والتدخلات في شؤون الدول الأخرى، والنشاطات المزعزعة للاستقرار. ومع ذلك، يمكن للطرفين السعودي والإيراني أن يضعا حداً للحروب الإعلامية ويعيدان العلاقات الدبلوماسية، وفتح القنصليات، واستئناف موسم الحج للحجاج الإيرانيين بصورة عادية ومن دون توترات.

وحتى الآن، يجرى البحث في الأولويات والملفات الأقليمية. ومن بين أهم الأولويات إيقاف الحرب في اليمن، التي تبدو من خلال مواجهات مطلع العام الحالي أنها قد وصلت إلى الذروة. وتدرك طهران أكثر من غيرها أن إمكانية الذهاب بالحرب إلى الأمام باتت مستنفدة كلياً. ولكن من المبكر القول إن طهران باتت على قناعة بضرورة وقف الحرب في اليمن. وهناك من يرى من اليمنيين أن التهدئة التي حصلت أخيراً تمت بعد تطمينات تلقتها طهران من قوى عظمى، وهو ما جعلها تبدي مرونة أخذت تنعكس في المفاوضات مع السعودية.

العقدة الأساسية أمام المباحثات هي إحياء الاتفاق النووي مع إيران، من دون أخذ مخاوف بعض دول المنطقة في الحساب، وأهمها رفع الحرس الثوري عن لائحة العقوبات الأميركية للإرهاب، وملف الصواريخ الباليستية، ومسألة وقف التدخلات في عدد من الدول العربية.

من المبكر القول إن طهران اقتنعت بضرورة وقف حرب اليمن (محمد حمود/الأناضول)

رصد

كولومبيا: قادة عسكريون يعترفون بجرائم ضد مدنيين

اعترف الجنرال الكولومبي المتقاعد باولينو كوروندا، مساء أول من أمس الأربعاء، بمسؤوليته عن مقتل أكثر من مائة مدني بأيدي جنود تحت إمرته، قدموا الضحايا على أنهم مقاتلون سقطوا أثناء القتال. وأمام «الهيئة القضائية الخاصة للسلام»، من حضوره إلى المحكمة، أن هذا لا يعفيه من مسؤوليته عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اتهمته الهيئة القضائية في 2021 بارتكابها.

وتساءلت زوراييدا مونوز والدة جوني سوتو: «كيف يمكنك أن تقول إن مسؤوليتك هي بالإهمال، إذا كنت قد أعطيت الأمر لجنودك وكان الجيش بأكمله على علم بما كانوا يفعلونه؟». وكان سوتو في 22 من عمره ويحلم بأن يصبح جندياً لكنه اقارب للضحايا في بلدة أوكانيا، شمالي البلاد، على الحدود مع فنزويلا.

ونفى كوروندو أن يكون أمر بعمليات قتل في منطقة مسؤوليته، لكنه قال إنه «لم يعمل بجدية» في مراقبة رجاله. وسبق له أن أوضح لوكالة «فرانس برس» قبل ساعات من حضوره إلى المحكمة، أن هذا لا يعفيه من مسؤوليته عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اتهمته الهيئة القضائية في 2021 بارتكابها.

وتساءلت زوراييدا مونوز والدة جوني سوتو: «كيف يمكنك أن تقول إن مسؤوليتك هي بالإهمال، إذا كنت قد أعطيت الأمر لجنودك وكان الجيش بأكمله على علم بما كانوا يفعلونه؟». وكان سوتو في 22 من عمره ويحلم بأن يصبح جندياً لكنه خطف وقتل بأيدي الجنود. وقالت القاضية كاتالينا دياز إن كوروندو مسؤول «بسبب تقصيره في أداء واجباته» في التصدي لـ«الظهور الظاهرة الإجرامية وتطورها». وسجدد القضاة الأحكام بحق العسكريين السابقين في غضون ثلاثة أشهر بعد تحليل إفاداتهم ومواجهتهم بأقوال ذوي الضحايا. والجنرال كوروندو (65 عاماً) المتقاعد منذ 2008 هو الضابط الأعلى رتبة بين عشرة عسكريين سابقين يدلون بشهاداتهم منذ يوم الثلاثاء الماضي، ويطلبون العفو عن إعدام 120 مدنياً في مقاطعة نوردتي دي سانتاندير حيث تقع مدينة أوكانيا. واعتباراً من عام 2006 حتى تقاعده، كان الجنرال يقود اللواء 30 الذي يعمل في هذه المنطقة معقل المجموعات المسلحة والمنتجة الكبرى للكوكا. وأثناء جلسة الاستماع، أقر الكابتن السابق دالاديير ريفيرا بـ«المسؤولية عن الأعمال» التي ارتكبت وقال إنه أمّن الأسلحة التي وضعها رجاله بجانب الجثث لتقديم الضحايا على أنهم متمردون. واستنتجت «الهيئة» أن جنوداً من كتيبة المشاة الـ15 في أوكانيا قتلت عشرات المدنيين الذين قدموا على أنهم متمردون سقطوا في معارك. واعتبرت «الهيئة» أن نحو 6400 مدني قتلوا بهذه الطريقة «بشكل منهجي» في عدد من مناطق البلاد بين عامي 2002 و2008، في مقابل منح مكافآت وترقيات وامتيازات مادية أخرى للجيش. وحتى الآن لم يعترف سوى 20 جندياً بمسؤوليتهم عن هذه الجرائم التي تشكل أكبر فضيحة في التاريخ الحديث للجيش الكولومبي، تُعرف باسم «الإيجابيات الكاذبة». وكانت القيادة العسكرية العليا والرئيس اليميني الأسبق الفارو أوريبي (2002-2008) ينفيان باستمرار أي ممارسات منهجية ويتحدثان عن «حوادث معزولة».

ومن بين القضايا التي لفتت المحكمة، قضية الفلاح إليبثير أوريتيغا، الذي كان في طريقه إلى مزرعته عندما اقتحمها جنود قاموا بخطفه ثم قتله. واستغل الجنود وجود أورتيغا وحيداً «حتى لا ينتبه أحد إلى أنهم سيقتادونه»، بحسب زوجته إيدوفينا بيسيرا، التي ارتدت على غرار آخرين حضروا الجلسة قميصاً أسود اللون كتب عليه «من أعطى الأمر؟».

(فرانس برس)

شرق غرب

تفكيك «خلية إرهابية» في إسطنبول

أعلن وزير الداخلية التركي، سليمان صويلو (الصورة)، في تغريدة على «تويتر»، عن تفكيك فرق الأمن «خلية إرهابية» تابعة لمنظمة ثورية يسارية، في منطقة سنجاق تبة بمدينة إسطنبول، موضحاً أن العملية «أسفرت عن القبض على 3 إرهابيين وضبط 5 كيلوغرامات من المواد الجاهزة للتفجير». في الأثناء، أفادت وكالة «الأناضول» بأن القوات التركية «تمكنت من تحييد 7 إرهابيين»، خلال عملية في عدة ولايات

جنوب شرقي البلاد «للقضاء على آخر معاقل حزب العمال الكردستاني».

(الأناضول)

مباحثات لوزير الدفاع الصيني في مسقط

بحث وزير الدفاع الصيني وي فنغ هه، أمس الخميس، مع مسؤولين عمانيين تعزيز العلاقات الثنائية وقضايا إقليمية ودولية والتعاون في إطار المساعي الدولية لتحقيق السلام والاستقرار، بحسب وكالة الأنباء العمانية. وأوضحت الوكالة أن وزير الخارجية بدر البوسعيدي التقى وزير الدفاع الصيني، الذي وصل إلى مسقط أول من أمس الأربعاء في زيارة تستمر عدة أيام، بعد زيارة أجراها لإيران.

(الأناضول)

فنزويلا: قاضية معاقبة أميركيا رئيسة للمحكمة العليا

عُينت القاضية والمحامية غلاديس غوتيريس، التي فرضت عليها الولايات المتحدة، في وقت سابق، عقوبات لاتهامها بتعزيز سلطة الرئيس نيكولاس مادورو، رئيسة للمحكمة العليا في فنزويلا. وأعلنت غوتيريس بنفسها في بيان أول من أمس الأربعاء تعيينها. وقالت المحامية المؤيدة للسلطة والتي كانت رئيسة للمحكمة العليا من 2013 إلى 2017: «تتولى هذه المسؤولية مرة أخرى».

(فرانس برس)

إضراب عام يشلّ سريلانكا

شلّ إضراب عام سريلانكا أمس الخميس، بدعوة من نحو 100 نقابة تطالب برحيل الرئيس غوتابايا

راجاباكسا (الصورة) وأفراد عائلته المتهمين بالمسؤولية عن أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها البلاد منذ استقلالها عام 1948. وقال مسؤول في الشرطة لوكالة «فرانس برس»، إن يوم أمس بدأ «بمئاية عطلة رسمية»، مضيفاً أن «المستشفيات كانت تعالج حالات الطوارئ فقط». وقالت الشرطة وسلطات إقليمية إن وسائل النقل العام كانت مشلولة، فيما ظلت المتاجر والمكاتب مغلقة في كل مكان.

(فرانس برس)

هايتي: 20 قتيلا وآلاف النازحين جراء قتال العصابات

أدى قتال بين العصابات في عاصمة هايتي، بورت أو برانس، هذا الأسبوع، إلى مقتل ما لا يقل عن 20 شخصاً بينهم أطفال، وفرار الآلاف من منازلهم، وفق ما قالته وكالة الحماية المدنية في هايتي، أول من أمس الأربعاء. وأوضحت الوكالة أن القتال بدأ يوم الأحد الماضي في أربعة أحياء في العاصمة شمال المطار الدولي، مشيرة إلى أنه «من المرجح أن يتصاعد الصراع في الأيام المقبلة».

(أسوشييتد برس)

يبدو أن العلاقات البريطانية الفرنسية بعد فوز إيمانويل ماكرون بالرئاسة لن «تكون جيدة»، إذ إن العقدة هي بوجود بوريس جونسون في منصبه. وتحتاج الأزمة العميقة بين الدولتين إلى ترميم تدريجي للثقة، والوفاء بالالتزامات المشتركة

فرنسا وبريطانيا بعد فوز ماكرون

العقدة عند جونسون

لندن ـ **ديمة ونوس**

لم يتأخر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في نشر تغريدة تهنئة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بعد فوزه، مساء الأحد الماضي، في الانتخابات الرئاسية الفرنسية. وكتب جونسون على صفحته: «مبروك إيمانويل ماكرون على فوزك بولاية ثانية. فرنسا هي واحدة من أقرب الحلفاء لدينا ومن أهمّهم. أتطلّع إلى متابعة العمل المشترك حول القضايا المفتاحية بالنسبة لبلدينا وللعالم». إلا أن ماكرون، من جهته، لا يبدو شديد الحماسة للتعاون مع جونسون، وطيّ صفحة مؤلمة من فتور العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، ومن تبادل الاتهامات، وأحياناً العبارات المهينة.

فقد شهدت العلاقات بين البلدين، خلال السنوات الثلاث الماضية، خلافاً على كل «القضايا المفتاحية» التي يتطلّع جونسون إلى «متابعة العمل حولها»: المهاجرون وحقوق الصيد واللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 واستيراد اللحوم المجمّدة والنزاع حول بروتوكول إيرلندا الشمالية وحول التعاون الدفاعي الثنائي.

لو اعتقد جونسون أن انشغال ماكرون في الانتخابات الفرنسية هو الذي أعاق التوصل إلى حلول في الكثير من تلك القضايا والملفات، فإن المعطيات تشير إلى أنه مخطئ على الأرجح في قناعته تلك. تبدو الأحداث والتصريحات في سياقها الزمني مثيرة للسخرية بعض الشيء. إصرار «داونينغ ستريت» على أن الأرضية متوفرة لـ«علاقة عمل جيدة» بين الطرفين، يقابله إصرار فرنسي على عدم توفّر تلك الأرضية. وفي الوقت الذي قال فيه المتحدث باسم رئيس الوزراء من لندن إن «علاقة العمل بين جونسون وماكرون جيدة»، أكد وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير من باريس أن «هذه العلاقة ليست من أولوياتنا القصوى، بل تعزيز الوحدة الفرنسية، للإحاطة بكل المشاغل التي تمّ التعبير عنها خلال هذه الانتخابات».

وتؤكد وسائل إعلام فرنسية مقرّبة من الإليزيه أن ضبط العلاقات الفرنسية البريطانية يقترن بشكل أساسي بوجود جونسون في منصبه كرئيس وزراء أو عدمه. إذ أظهرت السنوات الماضية أن شعبية جونسون لم تفتر في بريطانيا فحسب، بل أيضاً في فرنسا، وتحديداً في الإليزيه. ليس تفصيلاً بسيطاً في الأعراف الدبلوماسية أن يقارن ماكرون تداعيات «بريكست» بالتداعيات المحتملة لوصول مارين لوبان إلى الرئاسة. فقد حذّر ماكرون الناخبين الفرنسيين من البقاء في منازلهم، والسماح للوبان بالوصول إلى الحكم، بالضبط كما فشل الناخبون البريطانيون في التصدّي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، قائلاً: «أؤكّد لكم أنهم ندموا على تلك الخطوة في اليوم التالي».

لا يبدو ماكرون متحمساً للتعاون مع جونسون (Getty)

> قارن ماكرون بين تداعيات «بريكست» ووصول لوبان للرئاسة

من جهة أخرى، يعزز المأزق السياسي الذي يعيشه جونسون على الساحة الداخلية، الأزمات التي يمرّ بها في الخارج ويزيد من حدّتها. فهو إن كان قد بدا في لحظة الخروج من الاتحاد الأوروبي قوياً وواثقاً، فإنه اليوم يبدو ضعيفاً ومحاصراً أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من «الفرصة الذهبية» التي أتاحتها له أزمة أوكرانيا. اليوم، لم يعد جونسون ما كان عليه قبل ثلاث سنوات. لا جدال في ذلك. والأزمة العميقة بين البلدين تبدو أبعد من لحظة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتحتاج إلى ترميم تدريجي للثقة والوفاء بالالتزامات المشتركة. الأمر الذي ستعيقه ضجة الانتخابات المحلية البريطانية المرتقبة بعد أسبوع من الآن. وعلى الأرجح لاحقاً سير تلك الانتخابات ونتائجها، وما ستسفر عنه سياسياً واقتصادياً.

ويبدو حديث جونسون عن «الأرضية المشتركة» للتعاون في ملفات خلافية أساسية عبثياً، في الوقت الذي ترتفع فيه وتيرة الأحاديث عن «تمرّد» مرتقب من حزب المحافظين، ومؤجّل إلى ما بعد انتخابات 5 مايو/أيار المقبل. كما تلاحق جونسون فضائح «حفلات داونينغ ستريت». ملفّات كثيرة تثقل كاهل الحكومة اليوم إلى حدّ يصعب معه أن نتخيّل قدرتها على التحرّك، ولو ببطء تجاه تلك الملفات العالقة. يبدو جونسون منفصلاً عن الواقع في تقليله من أهمية النزاعات بين بريطانيا وفرنسا، وهذه ليست المرة الأولى التي يبدو فيها بهذه الحال. فهو ينكر منذ أشهر خرقه للقانون «عمداً». ينكر تراجع شعبيته، والخطر الحقيقي الذي يواجه مستقبله السياسي، والمأزق الذي يعيشه قبل أيام من الانتخابات.

كما ينكر أن موقف ماكرون من المملكة المتحدة أبعد بكثير من أن يكون مبنياً على التهديد الذي عاشه قبل الانتخابات، وأن الرئيس الفرنسي في ردة فعله على سلوك بريطانيا إنما يدافع عن «هيبة» فرنسا وعن مصالحها، وهو الذي جعل من الاتحاد الأوروبي ركيزة أساسية لسياساته الداخلية والخارجية. فهل يعتقد جونسون فعلاً أن تسلّله إلى الحضن الأوروبي عبر أزمة أوكرانيا، سيدفع فرنسا إلى تجاوز صفقة الغواصات النووية «أوكوس» مع أستراليا، والتي كلّفت باريس 37 مليار دولار.

في المقابل، يصعب إغفال ما أحدثه الغزو الروسي على أوكرانيا من عبث، وزعزعة للكثير من المفاهيم والمعادلات السياسية والاقتصادية. ولا يمكن فصل الدور الذي لعبته المملكة المتحدة والدعم «غير المسبوق» الذي قدّمته إلى كييف، عن سياق ذلك العبث وتلك الزعزعة. بالتأكيد حصد جونسون مكاسب عديدة، قد تكون آنية ومؤقتة، إلا أنها ستؤجّل إلى حين، مواجهة مؤلمة كان لا بدّ أن تحصل بين ماكرون وبريطانيا. فلن يكون من السهل على ماكرون اليوم إقناع الاتحاد الأوروبي بأن يتعامل بقسوة وحزم مع بريطانيا، التي كان لها «فضل كبير» في الاستجابة السريعة لدعوة حلفائها التقليديين في دول البلطيق وأوروبا الوسطى، بتعزيز الأمن على حدودهم مع روسيا. وبالتالي لن تؤدي المطالب بـ«عقاب» بريطانيا اليوم إلا إلى مزيد من الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي. يبقى أن نتائج انتخابات 5 مايو المقبل، وما قد يليها من «معارك» جانبية، ستكون مفتاحية بالنسبة للبريطانيين ولدول الاتحاد الأوروبي أيضاً. حتى ذلك الوقت، من المتوقع أن يصبّ الرئيس الفرنسي اهتمامه على تعزيز علاقته بألمانيا، ودعم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ضد الغزو الروسي. يضاف إلى ذلك الكثير من المسائل الداخلية العالقة، وعلى رأسها «معركته» المقبلة في الانتخابات التشريعية المقررة في 12 و19 يونيو/حزيران المقبل. بينما سيتعيّن على جونسون أن يواجه «مصائبه» الداخلية، وأن يعيد تشكيل علاقته بالاتحاد الذي انفصل عنه.

علاقة مرضية بسيادة القانون

نشرت «لوموند» الفرنسية مقالاً، أخيراً، بعنوان «بوريس جونسون، رئيس وزراء لا يستحق منصبه»، أشارت فيه إلى أن «القاسم المشترك بينه وبين نظيره المجري فيكتور أوربان والرئيس البولندي اندريه دودا ومارين لوبان ودونالد ترامب، هو العلاقة المرضية التي تربطهم بسيادة القانون». ووصفت الصحيفة وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل، وهي مهاجرة، بـ«الافتقار إلى الحسّ الإنساني، إذ تعاملت مع الهجرة بطريقة أكثر ملكية من الملك».

الحدث

بايدن إلى آسيا لمواجهة بكين

> يحاول الرئيس الأميركي جو بايدن، خلال زيارته إلى كوريا الجنوبية واليابان الشهر المقبل، بناء جبهة موحدة ضد كوريا الشمالية ونفوذ الصين

يزور الرئيس الأميركي جو بايدن سيول وطوكيو، الشهر المقبل، للمرة الأولى منذ توليه السلطة في العام 2021، بهدف إجراء محادثات مع الحلفاء في اليابان وكوريا الجنوبية بشأن تزايد نفوذ الصين في المنطقة والتهديدات الأخيرة من كوريا الشمالية المسلحة نووياً، بالإضافة إلى الغزو الروسي لأوكرانيا. وقال البيت الأبيض، في بيان أمس الخميس: «سيناقش القادة فرص تعميق علاقاتنا الأمنية الحيوية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتوسيع تعاوننا الوثيق لتحقيق نتائج عملية». وأعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي أن الرحلة، التي ستستمر من 20 إلى 24 أيار/مايو المقبل، تهدف إلى «تعميق العلاقات بين حكوماتنا واقتصاداتنا وشعوبنا». وأشارت إلى أن الرئيس الأميركي يريد تعزيز «التزام إدارته الراسخ بالحرية والانفتاح في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وبمعاهدات التحالف مع كوريا واليابان».

وذكرت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية أن بايدن سيلتقي بالرئيس الكوري الجنوبي الجديد يون سوك يول في 21 مايو المقبل في سيول، وذلك بعد أيام من أداء يون اليمين الدستورية في العاشر من مايو. وقالت المتحدثة باسم الرئيس الكوري الجنوبي باي هيون جين إن يون سوك يول وبايدن سيجريان مناقشات معمقة حول مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك تطوير التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، و«تنسيق السياسات بشأن كوريا الشمالية، والأمن الاقتصادي والشؤون الإقليمية والدولية الرئيسية». وكان يون تعهد، خلال حملته الانتخابية، بتعزيز القدرات الدفاعية لكوريا الجنوبية لمواجهة تهديدات كوريا الشمالية.

وسيسافر الرئيس الأميركي إلى اليابان في 22 مايو، حيث سيلتقي برئيس الوزراء فوميو كيشيدا، قبل أن يحضر الزعيمان اجتماعاً، في طوكيو، للمجموعة الأمنية الرباعية مع نظرائهما من أستراليا والهند. وكان أعلن عن تحالف «كواد» في 2007، قبل أن يطلق أعماله رسمياً في 2017، للحد من نفوذ الصين.

وقال كبير أمناء مجلس الوزراء الياباني هيروكازو ماتسونو، في بيان، إن بايدن وكيشيدا سيسعيان في محادثاتهما في طوكيو إلى إيجاد سبل لتطوير علاقاتهما من أجل تعزيز السلام والازدهار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخارجها. واعتبر أن «الغزو الروسي لأوكرانيا محاولة أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن بالقوة وصدمة كبيرة للنظام الدولي، ومن الضروري مواصلة تعزيز التحالف بين الولايات المتحدة واليابان، والتحقق من العلاقات التي ستسمح لنا بالعمل من أجل حرية وانفتاح منطقة المحيطين الهندي والهادئ».

وتأتي رحلة بايدن إلى آسيا في وقت تسعى فيه واشنطن إلى تعزيز الوحدة والالتزام بين الحلفاء، رداً على الغزو الروسي لأوكرانيا وتزايد النفوذ الاقتصادي والأمني للصين في المنطقة. ومن المتوقع أن تكون كوريا الشمالية موضوعاً رئيسياً على طاولة المحادثات في سيول وطوكيو، حيث تضع بيونغ يانغ الخطوط العريضة لعقيدة جديدة موسعة لاستخدام الأسلحة النووية. وكانت وسائل إعلام في كوريا الشمالية ذكرت، الثلاثاء الماضي، أن زعيم البلاد كيم جونغ أون تعهد بتسريع وتيرة تطوير ترسانة بيونغ يانغ النووية، وذلك في تصريحات أدلى بها خلال عرض عسكري تضمن عرض صواريخ باليستية عابرة للقارات. وأوضحت أن العرض جرى الإثنين الماضي خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية لتأسيس القوات المسلحة لكوريا الشمالية. وكان كيم جونغ أون هدد، أخيراً، باستخدام الأسلحة النووية لضرب كل من ينتهك «المصالح الأساسية» لكوريا الشمالية، التي استأنفت، الشهر الماضي، اختبار صواريخها الباليستية العابرة للقارات للمرة الأولى منذ 2017. ويقول مسؤولون في سيول وواشنطن إنها ربما تستعد لجولة جديدة من التجارب النووية.

يشار إلى أن إدارة بايدن وضعت منطقة المحيط الهادئ في صلب سياستها الخارجية والدفاعية، من أجل الحد من صعود الصين التي تتهمها واشنطن بأنها تريد السيطرة على الطرق التجارية الدولية. ويصور بايدن الخلاف بين البلدين في أغلب الأحيان على أنه نزاع القرن الحادي والعشرين بين الأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات في العالم.

(فرانس برس، رويترز)

■ إذا كان بوتين قد حقق شيئاً من غزو أوكرانيا فهو: انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو، انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، خسارة 18% من قواته البرية، سقوط معنويات جيشة «الجبار» الذي بات يُضرَب على أراضيه، إفقار شعبه، حقد الأوليغارش عليه وتهديد حكمه

■ بوتين غصّ باللقمة لا قدر يبلعها ولا قدر يرميها، فقد انتهى أمره

■ الناطق العسكري باسم سرايا القدس أبو حمزة: المساس بالمسجد الأقصى يعني فتح جبهات مختلفة وواسعة فلا يسأل أحد عن جغرافيا المعركة المقبلة التي ستتجاوز حدود فلسطين بالمشاركة، وسيجعل محور المقاومة بكافة تشكيلاته وأذرعه من هذا كيان العدو كتلة من لهب ونار

■ #يوم_القدس العالمي هو يوم توحد محور الخير وصوابية البوصلة وتصحيح المسار وقداسة المنهج، فأمة بلا قدس وبلا فلسطين هي أمة بلا قلب وبلا معنى. هنا يظهر وفاء الأحرار لقضية فلسطين من بذل الغالي والنفيس من أجل القدس وعلى طريق تحرير بوابة السماء

■ لبنان بلد العجايب والقضاء فيه مش بس مسيس، أعوج كمان. أنا مرة عملت حادث بلبنان وتقرير الخبير والدرك الحق عا الشخص التاني وصار في محكمة والطرف التاني ما حضر ولا جلسة، والحكم كان لا غالب ولا مغلوب

■ «لتحيا - إذ لا يمكنك أن «تعيش» - في جحيم الأسدية، لتكون من «بلد» أمجد، ليكون قلبك مقبرة الرفاق وذاكرتك مسرح المجازر؛ عليك أن تحيا بقلب ميت وذاكرة حية، بروح لا تتعاطف وعقل لا يهدأ، بعين تدمى لكنها لا تدمع». عبيدة عامر #مجزرة_حي_التضامن

■ الرعب الذي تجدد شعور السوريين به بعد مشاهدة فيديو مجزرة مجرمي نظام الأسد في حي التضامن، يجعلنا أكثر إصراراً على حماية أطفالنا من مواجهته مجدداً. سبيلنا إلى ذلك واضح، تنظيم محاسبة وعقاب الأسد وفئات داعمي إجرامه أفراداً ودولاً، بكل الوسائل المشروعة؛ كلها دون خجل من قسوة أي منها وجذريته

■ أبشع ما في #مجزرة_التضامن أن خروجها للعلن حالة استثناء أو ربما صدفة عابرة. ترى كم مجزرة ارتكبت في سورية ولم تلتقط لها الصور أو صورت ولم تسرّب أو تخرج للعلن؟